

Distr.: General
26 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٥٨ (ب) من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق
الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه
٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - الولاية والنتائج المقررة
٦	ألف - لمحة عامة
٧	باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
١١	جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي
١٤	دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج
٥٠	ثانيا - الموارد المالية
٥٠	ألف - لمحة عامة
٥١	باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية



الرجاء إعادة استعمال الورق

090413 050413 13-24311 (A)



٥١	جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة
٥٢	دال - عوامل الشغور
٥٣	هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي
٥٤	واو - التدريب
٥٦	زاي - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها
٥٦	حاء - مشاريع الأثر السريع
٥٧	ثالثا - حادثة قانا
٥٨	رابعا - تحليل الفروق
٦٣	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها
	سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات الصادرة عن الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦٦، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية . . .
٦٤	ألف - الجمعية العامة
٦٥	باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
٧٢	جيم - مجلس مراجعي الحسابات
٧٤	دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

المرفقات

٧٦	الأول - تعاريف
٧٨	الثاني - الخرائط التنظيمية
٨٠	خريطة

يتضمن هذا التقرير ميزانية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وقدرها ٨٠٠ ٥٥٨ ٤٨٤ دولار.

وخلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستواصل القوة المؤقتة أنشطتها التشغيلية مع التركيز بوجه خاص على الأولويات الاستراتيجية التي حددت والتوصيات التي طرحت في سياق الاستعراض الاستراتيجي للقوة، والوارد بياها في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/151)، وهي الأولويات والتوصيات التي أيد المجلس تماماً، في قراره ٢٠٦٤ (٢٠١٢)، تنفيذها.

وستركز القوة على الأولويات الاستراتيجية التالية: (أ) وضع نهج شامل لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بما يحقق التكامل بين جهود القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) مواصلة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وزيادة مشاركتها في جنوب لبنان؛ (ج) زيادة قدرات الجيش اللبناني توطئة لتوليه بالتدريج مسؤولية بسط سيطرته الأمنية الفعلية المستدامة على منطقة عمليات القوة المؤقتة والمياه الإقليمية اللبنانية، ولدعم المبادرات الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

وستتقيي القوة المؤقتة على الترتيبات الفعالة للاتصال والتنسيق مع الطرفين، وستسعى إلى تعزيز وقف الأعمال القتالية عن طريق إشراك الطرفين في التدابير ذات الصلة ببناء الثقة والتخفيف من حدة النزاعات.

وستواصل القوة المؤقتة تيسير وقيادة جهود الآلية الثلاثية لتعزيز الترتيبات والتفاهات الأمنية بين الطرفين؛ ومساعدة الجيش اللبناني على الحفاظ على بيئة أمنية مستقرة خالية من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة جنوبي نهر الليطاني؛ والاضطلاع بمبادرات تهدف إلى بناء قدرات الجيش اللبناني؛ والحفاظ على الدعم البحري المقدم إلى القوات البحرية اللبنانية لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة غير مأذون بها بحرا.

وخلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستستضيف القوة المؤقتة أيضاً، إلى جانب مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، تنفيذ المرحلة التأسيسية من نظام أوموجا بشكل تجريبي، وستدعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وتبلغ الموارد الإجمالية المقترحة للقوة المؤقتة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ ما قدره ٨٠٠ ٥٥٨ ٤٨٤ دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٣٩,٤ مليون دولار أو ما نسبته ٧,٥ في المائة مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، وقدره ٨٠٠ ٥٢٤ ٠١٠ دولار. وتقل تقديرات

التكاليف المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة عن المبلغ المخصص للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ بمقدار ٣١,٨ مليون دولار، مما يعزى بشكل رئيسي إلى تطبيق عامل أعلى لتأخر النشر. وتمثل التقديرات المتعلقة بالموظفين المدنيين انخفاضاً بمقدار ٥,٢ مليون دولار مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، نتيجةً للتخفيض المقترح الذي يبلغ صافيه ٢١ وظيفة دولية دائمة ومؤقتة و ٢٣ وظيفة وطنية. ويعزى تخفيض عدد الوظائف في إطار عنصر الدعم، بشكل رئيسي، إلى ترشيد ودمج عدد من المهام بهدف تيسير الخدمات المالية ذات القيمة المضافة والخدمات الاستشارية التنظيمية. وتعكس الاحتياجات المتعلقة بالتكاليف التشغيلية انخفاضاً قدره ٢,٤ مليون دولار، يعزى بشكل رئيسي إلى انخفاض في الاحتياجات تحت بند المرافق والهيكل الأساسية، والاتصالات والمعدات الخاصة، تقابله جزئياً زيادة في الاحتياجات تحت بند العمليات البحرية.

وتغطي الميزانية تكاليف نشر ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية، و ٣٥٢ موظفاً دولياً، و ٦٩٤ موظفاً وطنياً.

ورُبط مجموع الاحتياجات من الموارد اللازمة للقوة المؤقتة للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بالهدف المحدد للقوة من خلال عدد من الأطر القائمة على النتائج، التي صُنفت حسب عنصرين (العمليات والدعم). ونُسبت الموارد البشرية للقوة من حيث عدد الأفراد إلى هذين العنصرين، كل على حدة، باستثناء بند التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن نسبته إلى القوة ككل.

ورُبطت شروح الفروق في مستويات الموارد، سواء الموارد البشرية أو الموارد المالية، حسب الاقتضاء، بالنواتج المقررة التي حددها القوة.

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.)

الفترة	النفقة	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق	النسبة المئوية
	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٣/٢٠١٢)	(٢٠١٤/٢٠١٣)	المبلغ	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢٩٦ ٦٥١,٧	٢٩١ ٩٤٧,٧	٢٦٠ ١١٩,٧	(٣١ ٨٢٨,٠)	(١٠,٩)
الموظفون المدنيون	٦٨٦,٤	١٠١ ٥٥١,٦	٩٦ ٣٧٠,٣	(٥ ١٨١,٣)	(٥,١)
التكاليف التشغيلية	١٣٥ ٩٦٥,١	١٣٠ ٥١٠,٧	١٢٨ ٠٦٨,٨	(٢ ٤٤١,٩)	(١,٩)
إجمالي الاحتياجات	٥٤٥ ٣٠٣,٢	٥٢٤ ٠١٠,٠	٤٨٤ ٥٥٨,٨	(٣٩ ٤٥١,٢)	(٧,٥)
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٣ ٣٧٥,٢	١١ ١١٥,٦	١١ ١٥٧,٠	٤١,١	٠,٤
صافي الاحتياجات	٥٣١ ٩٢٨,٠	٥١٢ ٨٩٤,٤	٤٧٣ ٤٠١,٨	(٣٩ ٤٩٢,٦)	(٧,٧)
التباعدات العينية (الدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٥٤٥ ٣٠٣,٢	٥٢٤ ٠١٠,٠	٤٨٤ ٥٥٨,٨	(٣٩ ٤٥١,٢)	(٧,٥)

الموارد البشرية^(أ)

أفراد الوحدات العسكرية	الموظفون الدوليون	الموظفون الوطنيون ^(ب)	الوظائف المؤقتة ^(ج)	المجموع
التوجيه التنفيذي والإدارة				
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢
٢٤	٨	١٦	٢٤	٢٤
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣
١٧	٦	١١	١٧	١٧
العناصر				
العمليات				
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢
١٥ ٠٠٠	٣٢	٢٩	١٥ ٠٦١	١٥ ٠٦١
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣
١٥ ٠٠٠	٤٣	٣٧	١٥ ٠٨٠	١٥ ٠٨٠
الدعم				
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢
٣٢٢	٦٨٠	٣	١ ٠٠٥	١ ٠٠٥
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣
٢٩٨	٦٥١	٣	٩٤٩	٩٤٩
المجموع				
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٣/٢٠١٢
١٥ ٠٠٠	٣٧٠	٧١٧	١٦ ٠٩٠	١٦ ٠٩٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٤/٢٠١٣
١٥ ٠٠٠	٣٥٢	٦٩٤	١٦ ٠٤٦	١٦ ٠٤٦
صافي التغير				
٢٣	١٨	٣	٤٤	٤٤

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) تُمول تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من هذا التقرير.

أولا - الولاية والنتائج المقررة

ألف - لمحة عامة

- ١ - أرسى مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، ووسع نطاق تلك الولاية في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ومددها في قرارات لاحقة. وأذن المجلس بأحدث تمديد لولاية القوة المؤقتة في قراره ٢٠٦٤ (٢٠١٢) الذي مددها بموجبه حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣.
- ٢ - والقوة مكلفة بمساعدة مجلس الأمن في تحقيق هدف عام هو استعادة السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان.
- ٣ - وفي إطار ذلك الهدف العام، ستساهم القوة المؤقتة، خلال فترة الميزانية، في عدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق تحقيق النواتج الرئيسية المتصلة بها، المبينة في الأطر الواردة أدناه، والمصنفة حسب عنصرين (العمليات والدعم) والمستمدة من ولاية القوة.
- ٤ - وستفضي الإنجازات المتوقعة، إن تحققت قبل انتهاء مدة القوة المؤقتة، إلى بلوغ الهدف الذي يتوخاه مجلس الأمن، وتبين مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الإنجازات خلال فترة الميزانية. وقد نُسبت الموارد البشرية للقوة المؤقتة من حيث عدد الأفراد إلى هذين العنصرين، كل على حدة، باستثناء بند التوجيه التنفيذي والإدارة الخاص بالقوة المؤقتة الذي يمكن نسبته إلى القوة ككل. وترد تفسيرات الفروق في عدد الأفراد، مقارنة بميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، تحت كل عنصر على حدة.
- ٥ - وكان مجلس الأمن قد أنشأ بموجب قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) قوة مؤقتة تابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان لغرض التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية واستعادة السلام والأمن الدوليين ومساعدة الحكومة اللبنانية على كفالة إعادة بسط سلطتها الفعلية في المنطقة. ولكي يتسنى استكمال وتعزيز القوة من حيث الأعداد والمعدات والولاية ونطاق العمليات، قرر مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن يأذن بزيادة قوام القوة المؤقتة إلى حد أقصاه ١٥ ٠٠٠ جندي. وبموجب القرار نفسه، قرر المجلس أن تشمل ولاية القوة، فيما تشمل، بالإضافة إلى تنفيذ ولايتها المحددة بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، رصد وقف الأعمال القتالية ومرافقة ودعم الجيش اللبناني أثناء انتشاره في جميع أرجاء جنوب لبنان موازاةً بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان، بما يكفل احترام الخط الأزرق ومساعدة الجيش اللبناني على كفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة،

مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة في حدود قدراتها لكفالة عدم استخدام منطقة عملها في القيام بأنشطة قتالية، ومساعدة حكومة لبنان، بناء على طلبها، في تأمين حدوده وغيرها من نقاط الدخول لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٦ - ويوجد مقر القوة المؤقتة، الذي يضم مكاتب كل من رئيس البعثة/قائد القوة، ونائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية، ومدير دعم البعثة، في الناقورة التي تقع على بعد بضعة كيلومترات من الخط الأزرق و ٩٠ كيلومترا من بيروت. وتستضيف بيروت، بحكم أنها العاصمة ونقطة الدخول الرئيسية إلى لبنان بحرا وجوا، مكتبا صغيرا للقوة المؤقتة يعمل فيه موظفو اتصال وموظفون سياسيون، إضافة إلى موظفي دعم يتعاملون مع سلطات الهجرة والجمارك ومقدمي الخدمات ومكاتب الأمم المتحدة في بيروت، وذلك أساسا لتسهيل حركة الأفراد والمعدات ذهابا إلى القوة المؤقتة أو إيابا منها إلى الوطن. وفي أعقاب ١٨ شهرا من المشاورات التي جرت بشأن نقل مكتب القوة المؤقتة في بيروت مع الحكومة اللبنانية، جرى التوصل إلى اتفاق بشأن عملية الشراء التي ستتم أواخر آذار/مارس ٢٠١٣، وبشأن إبرام اتفاق إيجار بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣، لإيواء الدار الجديدة للقوة المؤقتة. وتتوقع القوة المؤقتة نقلها إلى المباني الجديدة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وما زالت القوة المؤقتة تسند أولوية عالية لإنشاء مكتب لها في تل أبيب يوفر وظائف الاتصال والتنسيق المعززين مع السلطات العسكرية وغيرها من السلطات الحكومية الإسرائيلية المختصة.

باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

٧ - خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستواصل القوة المؤقتة الاضطلاع بأنشطتها التشغيلية، مع التركيز بوجه خاص على الأولويات الاستراتيجية التي حددت والتوصيات التي طُرحت في سياق الاستعراض الاستراتيجي للقوة والوارد بيانها في رسالة الأمين العام المؤرخة ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/151)، وهي الأولويات والتوصيات التي أيد المجلس تماما، في قراره ٢٠٦٤ (٢٠١٢)، تنفيذها.

٨ - وستواصل القوة المؤقتة جهودها الهادفة إلى إتاحة تحقيق الأولويات الاستراتيجية الثلاث التي حددها الاستعراض، أي: (أ) وضع نهج شامل لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتحديد أولويات لأهداف الأمم المتحدة وكفالة تكامل أفضل بين القوة المؤقتة ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري؛ (ب) مواصلة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما من خلال السعي إلى زيادة مشاركتها في جنوب لبنان؛ (ج) زيادة قدرات الجيش اللبناني لكي يتولى تدريجيا المراقبة

الأمنية الفعالة والمستدامة في منطقة عمليات القوة المؤقتة وفي المياه الإقليمية اللبنانية، وكذلك كعنصر أساسي لدعم المبادرات الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار.

٩ - وسوف تحتفظ قوة الأمم المتحدة بترتيبات اتصال وتنسيق فعالة مع الطرفين وتمضي قدما في تنفيذ المهام الموكلة إليها من خلال السعي إلى تعزيز وقف الأعمال العدائية عن طريق إشراك جميع الأطراف في تدابير بناء الثقة والتخفيف من حدة النزاعات. وعلى المستوى الاستراتيجي، ستواصل القوة تيسير وقيادة جهود الآلية الثلاثية الأطراف المبذولة في سياق تعزيز الترتيبات الأمنية والتفاهات المحلية العملية بين الطرفين، من أجل تضيق نطاق الاحتكاكات أو الحوادث وتخفيف حدتها بأقصى قدر أو نزع فتيل التوترات على وجه السرعة، وتحقيقا لتلك الغاية، العمل على كفالة الاحترام التام للخط الأزرق بكامله، بطرق منها مواصلة وضع علامات مرئية على امتداده، وتيسير الانسحاب الكامل لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال قرية الغجر ومنطقة متاخمة شمال الخط الأزرق. وستواصل القوة المؤقتة السعي إلى إنشاء مكتب في تل أبيب، حسبما وافقت عليه حكومة إسرائيل.

١٠ - وسوف تستمر البعثة، مع احتفاظها بقوة قادرة فعليا على الردع ومنع النزاعات ونزع فتيلها، في تقديم المساعدة للجيش اللبناني من أجل المحافظة على بيئة أمنية مستقرة خالية من أي عناصر مسلحة وأصول وأسلحة غير مأذون بها جنوب نهر الليطاني. وستواصل القوة المؤقتة تقديم مساعدتها، من خلال تعزيز أنشطة التنسيق التي تدعمها عمليات القوة المستقلة، بينما تظل مستعدة للاستجابة في حدود قدراتها لأي حالات طوارئ أو أنشطة عدائية داخل منطقة العمليات. وستواصل القوة في هذا الصدد، المبادرات الرامية إلى بناء قدرات الجيش اللبناني، بما في ذلك من خلال عملية الحوار الاستراتيجي، لتمكينه من الاضطلاع بالنصيب الأكبر من المهام الأمنية المنيقة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن يكون عنصرا رئيسيا في دعم أي تحركات نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وفي الوقت نفسه، ستواصل فرقة العمل البحرية تقديم الدعم البحري للقوات البحرية اللبنانية لمنع الدخول غير المأذون به للأسلحة أو ما يتصل بها من أعتدة إلى لبنان عن طريق البحر، مع مواصلة توفر التدريب التقني وغيره من أشكال المساعدة لتمكين البحرية اللبنانية من بسط سيطرتها الأمنية الفعلية في نهاية المطاف على المياه الإقليمية اللبنانية.

١١ - وستواصل القوة الجهود الرامية إلى زيادة إشراك الحكومة اللبنانية في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لا سيما من خلال السعي إلى زيادة إشراكها، وإشراك وزاراتها ومؤسساتها الأمنية في جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، ستعمل قوة الأمم المتحدة على الاستفادة من علاقاتها الطويلة الأمد مع السكان المحليين من خلال استراتيجية مستدامة

وطويلة الأجل، تشمل زيادة التوعية بالحساسية الثقافية بهدف الحصول على تأييد الشعب على نحو مستنير لولاية القوة وأنشطتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقترح قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على نحو ما ورد في توصيات الاستعراض الاستراتيجي، تعزيز قدرتها في مجال الشؤون المدنية. وسوف تستمر عناصر الشؤون المدنية، والإعلام، والتوعية المجتمعية التابعة للقوة في بناء ثقة السكان المحليين من خلال تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة المتعلقة بالتنمية، وستقدم الدعم للوحدات العسكرية بما يكفل التواصل مع السكان المحليين من أجل زيادة فهم الجمهور بشكل أفضل لولاية القوة وأنشطتها بالاستعانة بمجموعة متنوعة من الأدوات الإعلامية.

١٢ - وتمشيا مع التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي وتركيزاً من القومة المؤقتة على الأهداف الشاملة المحددة في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ستواصل توسيع وتعزيز نطاق الاتصال والتنسيق مع الأطراف، وتوسيع نطاق شراكاتها الاستراتيجية مع القوات المسلحة اللبنانية، والسعي إلى زيادة إشراك هيئات حكومية أخرى في جنوب لبنان. وستستمر الاستعانة على نحو فعال بالقوة وبلاستفادة من الاهتمام الذي توليه الأطراف لها، في دفع العملية السياسية نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للتراع باعتبار ذلك جزءاً أساسياً من مشاركة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى. وسوف تواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة العمل على اتباع نهج متكامل وشامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مع إعطاء الأولوية لأهداف الأمم المتحدة، وكفالة مزيد من التآزر بين العنصرين العسكري والمدني داخل قوة الأمم المتحدة المؤقتة، وبينها وبين مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص للبنان، وفريق الأمم المتحدة القطري، مع التسليم بأن القوة لا يمكن عزلها عن الطابع السياسي للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأن الظروف الأمنية والعملية السياسية الرامية إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل مرهونة ببعضها البعض. وقد بدأت القوة في تنفيذ التوصيات، الأمر الذي سيستمر خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

١٣ - وفي حين لا يتوقع، على النحو المبين أعلاه، حدوث أي تغيير في ولاية القوة المؤقتة، فعملاً بالتوصيات التي طرحت في سياق الاستعراض الاستراتيجي، يتوخى إجراء تحول نوعي في تنفيذ هذه الولاية من أجل تعزيز أثر (الأنشطة التنفيذية) في المضي قدماً نحو تنفيذ أهداف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بهدف الاستفادة من مواطن قوة القوة المؤقتة في النهوض بالأهداف العامة للوقف الدائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للتراع. وقد اقترح، على النحو الموصى به في الاستعراض الاستراتيجي، تعزيز قدرات قوة المؤقتة في لبنان في مجال الشؤون المدنية، وتعزيز تنسيق أنشطة التوعية العامة من أجل دعم الأولويات الاستراتيجية التالية: (أ) تحسين العلاقات مع السكان المحليين، بطرق منها توسيع نطاق المبادرات والأنشطة

الإغاثية والتثقيفية التي يمكن أن يشترك فيها السكان المحليون مع أفراد القوة المؤقتة؛ (ب) التواصل مع مختلف وزارات حكومة لبنان ومؤسساتها الأمنية من أجل تيسير مشاركتها بشكل أكبر في جنوب لبنان؛ (ج) تعزيز المشاركة في العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري وصولاً إلى اتباع نهج متكامل وشامل في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٤ - وفي سياق ما ورد أعلاه، يقترح إجراء تغييرات في الملاك التكميلي من الموظفين المدنيين في القوة خلال فترات الميزانية ٢٠١٢/٢٠١٣ تستتبع انخفاضاً صافيه ٢١ وظيفة دولية ثابتة ومؤقتة (١ مد-١، ١ ف-٥، ٢ ف-٣، ١ ف-٢، و ١٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ٢٣ وظيفة وطنية. وتعكس التغييرات المبينة والمفصلة في إطار الفرع هاء أدناه أيضاً، تبسيط وتعزيز ما يلي، وفقاً للتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي: (أ) عنصر العمليات من خلال تحديد مهام مكتب نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية؛ (ب) عنصر الدعم من خلال تبسيط ودمج عدد من وظائف المكاتب تيسيراً للخدمات الاستشارية المالية والإدارية التي تشكل قيمة مضافة بما يشمل تنفيذ نظام أوموجا على أساس تجريبي.

١٥ - وخلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستستضيف قوة الأمم المتحدة المؤقتة، جنباً إلى جنب مع مكتب المنسق العام للأمم المتحدة في لبنان، عملية تنفيذ المرحلة التأسيسية من نظام أوموجا على أساس تجريبي. ومن المتوقع أن يدعم نظام أوموجا المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية)، ويغطي الوظائف والعمليات المتعلقة بالشؤون المالية (إدارة الصناديق والمحاسبة المالية) وسلسلة الإمدادات (العقارات وصيانة المنشآت، وتنفيذ الخدمات اللوجستية، والمشتريات) وإدارة المشاريع، والمبيعات والتوزيع (خدمات الشراء عبر طرف ثالث وإعداد الفواتير). ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل نظام أوموجا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة خلال صيف عام ٢٠١٣. وسوف يتم ربط مستخدمي موقع قوة الأمم المتحدة المؤقتة بخوادم أوموجا في مركز الخدمات العالمي في برينديزي، إيطاليا باستخدام الهياكل الأساسية للخطوط الأرضية المستأجرة، مما سيتيح إمكانية الدخول إلى النظام بسرعة فائقة. وسوف تعزز قوة الأمم المتحدة المؤقتة من الدعم الاحتياطي لهذه الشبكة عن طريق إضافة وصلة من بيروت، من خلال قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا، إسبانيا. وسوف ترسي خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الأساس الراسخ اللازم لعدم تلك المبادرات المؤسسية وتحسين الاستجابة والمرونة، بما في ذلك تطوير ونشر عناصر التمكين اللازمة. وسيتم تعزيز الشبكة الداخلية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة وبواباتها، بما يزيد نطاق الترددات ويتيح تحسين نوعية الخدمات.

١٦ - خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ووفقاً لتقرير الأمين العام بشأن الاستراتيجية العالمية للدعم الميداني (A/64/633)، الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٩/٦٤، ستكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة جاهزة، لمواءمة هيكلها وتحقيق أفضل أداء له من خلال خدمات الدعم المتكاملة والعالية الجودة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيجري تبسيط عمليات تصريف شؤون إدارة الأصول والمشتريات المالية. وسيتم تعديل هيكل الدعم على مستوى الأقسام من أجل تحسين تنفيذ هذه العمليات المبسطة بقيادة نائب مدير دعم البعثة، بدلاً من الهيكل المنفصل الحالي للخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكاملة. وسوف يكون التخزين المركزي من بين المهام ذات الأولوية من أجل المواءمة بين القوة المؤقتة ونهج سلسلة الإمدادات العالمية واحتياجات نظام أوموجا. وسوف تستفيد قوة الأمم المتحدة المؤقتة من الترتيبات الحالية للتعاون بين البعثات وتبحث عن مزيد من الفرص مع البعثات الإقليمية الأخرى ريثما يتشكل مركز إقليمي للخدمات. وسوف تبدأ إدارة الأداء في قياس التقدم المحرز في إدخال تحسينات على نوعية الخدمات وحسن توقيتها، وكفاءتها. وسوف تتخذ التدابير لتعزيز جهود التحضير لتنفيذ نظام أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية، بطرق شتى من بينها التدريب المتعدد التخصصات، وإعادة تصميم العمليات وتنميتها.

جيم - تعاون البعثة على الصعيد الإقليمي

١٧ - ستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان القيام بدور مركز التنسيق الإقليمي في مجالات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسلوك والانضباط، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأنشطة الرقابية، وذلك لصالح القوة المؤقتة، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا. وستقوم القوة المؤقتة كذلك بوضع وتنفيذ خطط تنسيق إقليمية تتماشى وأهداف البعثات الميدانية، آخذة في اعتبارها الولايات المحددة لكل بعثة ميدانية على حدة، فضلاً عن وضع وتنفيذ استراتيجيات لتعزيز التنسيق والتعاون بين البعثات في نفس المنطقة بهدف تحقيق مزيد من التآزر فيما يتعلق باستخدام الموارد.

١٨ - وستواصل القوة المؤقتة تعاونها الوثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في لبنان، بوسائل منها إلحاق موظفين فنيين للعمل في المكتب وتوفير الدعم الإداري واللوجستي والتقني حيثما توافرت موارد القوة المؤقتة. وقد وقعت قوة الأمم المتحدة المؤقتة مذكرة تفاهم مع مكتب المنسق الخاص، سيستمر العمل بها في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، استناداً إلى الأحكام والشروط القائمة وسيولى في هذا الصدد، الاعتبار الواجب للخدمات الانتقالية التي ستقدم

إلى أن يتم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا في كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة ومكتب المنسق الخاص. وتشمل الخدمات الانتقالية المتعلقة بتنفيذ نظام أوموجا استخدام المرافق الحالية للقوة المؤقتة في تدريب موظفي مكتب المنسق الخاص، فضلا عن الخدمات الأخرى و/أو المساعدة التي يمكن أن يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل والمتعلقة بتطبيق نظام أوموجا بشكل تجريبي في قوة الأمم المتحدة المؤقتة. وسيواصل أفراد القوة المؤقتة المدنيون والعسكريون المشاركة في اجتماعات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بجنوب لبنان التي تُنظم تحت رعاية المنسق المقيم للأمم المتحدة.

١٩ - وضعت المبادرة الإقليمية لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عناصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لكل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، في إطار هيكل إداري إقليمي موحد. ونتيجة لذلك تغير اسم قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليصبح الدائرة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠. وتتبع الهيئة الجديدة مباشرة مدير دعم البعثات ورئيس خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القوة المؤقتة، الذي يتولى أيضاً مهام الرئيس الإقليمي لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب منصب نائب الرئيس في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. تتمثل الأهداف الرئيسية للمبادرة في القضاء على ازدواجية الجهود، وتحقيق وفورات الحجم، وإزالة أوجه التفاوت بين البعثات الأربع في ما يتعلق بتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتخضع خدمات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية مباشرة لسلطة هيئة إدارية مؤلفة من مديري دعم البعثات/رؤساء دعم البعثات الأربع الموجودة في المنطقة، وهي مسؤولة أمام تلك الهيئة.

٢٠ - وقد أسفر التعاون فيما بين البعثات الأربع الموجودة في المنطقة (قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة) عن إنشاء هيكل أساسي قوي للاتصالات ووضع خطة لكفالة استمرارية تصريف الأعمال من شأنها أن تعزز استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وإدارة الأزمات والحد من المخاطر التشغيلية. وفي مجالات من قبيل المعايير الدنيا لأمن العمليات، وتقديم الدعم لوكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين في المنطقة، وإدارة الترددات اللاسلكية، بدأ الهيكل الرسمي الإقليمي لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشرق الأوسط يؤتي ثماره. ويتمثل الهدف بالنسبة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، في مواصلة تقييم احتياجات البعثات الإقليمية فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والقدرة على الاتصال بقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات/فالنسيا والاستجابة بأفضل الحلول فيما يتعلق

بتوفير خدمات موثوق بها في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي إرساء مستويات كافية من الدعم الاحتياطي ضمن نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع مراعاة البيئة الأمنية للقوة المؤقتة.

٢١ - وستواصل القوة المؤقتة قيادة جهود التدريب على الصعيد الإقليمي من خلال توفير الدعم في مجال تدريب بعثات حفظ السلام وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة. وتمتلك القوة في الوقت الحاضر قدرة تدريبية قوية ومناهج تدريبية تلقى إقبالا متواصلا على التسجيل فيها، واهتماما سواء من داخل القوة المؤقتة أو من البعثات المجاورة. ويتم من خلال جهود التخطيط المنسقة تحديد الاحتياجات من التدريب وتبادل خطط التدريب فيما بين البعثات. وتُنظَّم الدورات التدريبية بالاستعانة بمزيج من الموارد الداخلية ومن الخبراء الاستشاريين الذين تستضيفهم القوة المؤقتة، مما يخفض إلى أدنى حد عدد الحالات التي تقوم فيها البعثات الإقليمية الأخرى، كل على حدة، بتلبية احتياجاتها من التدريب.

٢٢ - وسيواصل الفريق المعني بالسلوك والانضباط التابع للقوة المؤقتة، في إطار ولايته الإقليمية، دعم الالتزامات ذات الصلة بالموضوع الواردة في الاتفاق المبرم بين رؤساء البعثات والأمين العام. ويشمل المكتب الإقليمي للفريق، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ومكتب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

٢٣ - ولما كانت قبرص الملاذ الآمن المعين لموظفي القوة المؤقتة ومُعاليهم، أصبحت القوة تعوّل بشكل كبير على الدعم الذي توفره قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في حالة الإجماع لأسباب أمنية. فقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تستقبل وتستضيف، عند الحاجة، فريق القوة المؤقتة الإداري المكلف بالإجراءات المتعلقة بالأشخاص الذين يتم إجلاؤهم وبتهيئة الظروف اللازمة لضمان استمرارية العمل من موقع بعيد.

٢٤ - وبموجب رسالة تفاهم مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، ستواصل القوة المؤقتة تقديم الدعم إلى موظفي فريق المراقبين في لبنان الذين تستضيفهم القوة وستوفر لهم الدعم من حيث أعمال صيانة الهياكل الأساسية، وتوفير الأماكن المخصصة للمكاتب، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما يرتبط بذلك من خدمات وصيانة، والدعم الطبي، والوقود وقطع الغيار اللازمة للمركبات، وخصص الإعاشة في حالات الطوارئ والمياه والأمن. وستواصل القوة المؤقتة اعتمادها على المكتب الإقليمي لسلامة الطيران الموجود في

برينديزي، وستستقبل الزيارات الفصلية التي يقوم بها أفرادها لتقديم المساعدة في مجال سلامة الطيران، بدلا من الاحتفاظ بموظفيها المدنيين لذلك الغرض.

٢٥ - وستواصل القوة المؤقتة المشاركة في الاتفاق المشترك بين الوكالات المتعلق بتعهد مركز عمليات المعلومات الأمنية الذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بيروت. وسيضطلع المركز، الذي يشرف عليه الموظف المعين لشؤون شمال نهر الليطاني، بإدارة بيانات موظفي الأمم المتحدة العاملين و/أو المقيمين في لبنان شمال نهر الليطاني، وسيتولى المسؤولية عن إصدار التصاريح الأمنية لموظفي القوة المؤقتة المتوجهين إلى بيروت. وعند وقوع أي حالة طوارئ، سيكفل الموظف المعين (منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان) إجلاء موظفي القوة المؤقتة الموجودين في بيروت. وسيوفر رئيس اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الدعم الإداري لعملية الإجلاء. وسيكون للقوة المؤقتة مستشار أمن ميداني في بيروت سيعمل على اتصال مستمر مع كبير مستشاري الأمن في شمال نهر الليطاني، وسيمثل كبير ضباط الأمن في القوة المؤقتة في اجتماعات فريق إدارة الأمن والخلايا الأمنية. وستوفر القوة المؤقتة الدعم الأمني والتصاريح الأمنية والمعلومات المتعلقة بترتيبات إجلاء موظفي وكالات الأمم المتحدة العاملين في منطقة عملياتها. وسيُدجج موظفو وكالات الأمم المتحدة المتمركزة والعاملة في منطقة عمليات القوة المؤقتة إدماجا كاملا في الخطة الأمنية لجنوب نهر الليطاني، وستتاح لهم إمكانية الاستفادة بصورة كاملة من نظام الاتصالات الذي تستعين به القوة المؤقتة في حالات الطوارئ والخدمات الأمنية التي توفرها في تلك الحالات. وسيعقد ضابط اتصال عسكري وضابط أمن تابعين للقوة المؤقتة اجتماعات أسبوعية مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان من أجل ضمان التنسيق والتعاون الكاملين بشأن المسائل الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، يعقد فريق إدارة الأمن في شمال نهر الليطاني في لبنان اجتماعات دورية مع كبار مستشاري الأمن في جميع البعثات المجاورة وأفرقة إدارة الأمن التابعة لها. ويمثل قسم الأمن القوة المؤقتة ويحضر بانتظام الاجتماعات وأي حلقات عمل ومؤتمرات أخرى ذات صلة بفريق إدارة الأمن في شمال نهر الليطاني، من أجل تبادل المعلومات والنظر في المساعدة التي يمكن أن يقدمها كل منها عند تدهور الوضع الأمني.

دال - أطر الميزنة القائمة على النتائج

٢٦ - تيسيرا لعرض التغييرات المقترحة إدخالها على الموارد البشرية، حُدِّدَت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. ويرد تعريف للمصطلحات المتعلقة بالفئات الست في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢٧ - يتولى المكتب المباشر لقائد القوة مهام توجيه البعثة وإدارتها عموماً.

الجدول ١

الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون								
أ ع م	مد-٢	ف-٥	ف-٣	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	المجموع	
مكتب قائد القوة								
١	١	٣	-	٢	٧	٥	١٢	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١	-	٢	-	١	٤	٥	٩	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	(١)	(١)	-	(١)	(٣)	-	(٣)	صافي التغير
مكتب نائب قائد القوة								
-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	١	١	-	١	٣	-	٣	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	١	١	-	١	٣	-	٣	صافي التغير
قسم الشؤون القانونية								
-	-	١	١	١	٣	١	٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	٢	١	١	٤	١	٥	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	-	١	-	-	١	-	١	صافي التغير
مركز التحليل المشترك للبعثة								
-	-	٣	٢	١	٦	٢	٨	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	-	(٣)	(٢)	(١)	(٦)	(٢)	(٨)	صافي التغير
المجموع								
١	١	٧	٣	٤	١٦	٨	٢٤	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
١	١	٥	١	٣	١١	٦	١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
-	-	(٢)	(٢)	(١)	(٥)	(٢)	(٧)	صافي التغير

(أ) يشملون الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية ومن فئة الخدمات العامة الوطنية.

مكتب قائد القوة

الموظفون الدوليون: نقصان قدره ٣ وظائف (نقل وظيفة واحدة برتبة مد-٢ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: لم يطرأ أي تغيير صاف (إلغاء وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية وإعادة ندب وظيفة واحدة لموظف فني وطني)

٢٨ - تمشيا مع التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي (S/2012/151)، وسعيًا إلى تحقيق الأهداف الشاملة المبينة في قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ستواصل القوة المؤقتة توسيع وتعزيز جهود الاتصال والتنسيق مع الطرفين، وتوسيع نطاق شراكتها الاستراتيجية مع الجيش اللبناني، والسعي إلى زيادة إشراك الحكومة، في جنوب لبنان. وفي ذلك السياق، ولكي يتم تفويض الأنشطة التنفيذية والتنسيقية العسكرية والمدنية اليومية التي يضطلع بها قائد القوة ومكتبه المباشر، وابتغاء تعزيز هياكل العمليات والقيادة، يقترح إنشاء مكتب لنائب قائد القوة، يضم الوظائف الحالية لنائب قائد القوة (برتبة مد-٢) وموظف للشؤون السياسية (برتبة ف-٤) ومساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية). ويقترح أيضا إلغاء وظيفة مساعد لغوي (من فئة الخدمات العامة الوطنية)، لأن بمقدور الموظفين الحاليين استيعاب مهام هذه الوظيفة.

٢٩ - وتعزيزاً لمهام التنسيق والاتصال التي يضطلع بها مكتب قائد القوة، يقترح استيعاب وظيفة موظف تنسيق (موظف فني وطني) عن طريق إعادة ندب وظيفة موظف فني وطني من قسم الخدمات الطبية في شعبة دعم البعثة. وسيتولى شاغل الوظيفة المهام التالية: (أ) تيسير إقامة الشراكات الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة الرئيسية السياسية والدينية والعسكرية والأمنية، وممثلي المجتمع المدني من أجل التماس الدعم لولاية القوة؛ (ب) تقديم المشورة إلى المكتب بشأن الحساسيات التي قد تؤثر في تنفيذ ولاية القوة المؤقتة بنجاح؛ (ج) المساعدة على زيادة فهم السكان المحليين لولاية القوة وأنشطتها.

مكتب نائب قائد القوة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف (نقل وظيفة برتبة مد-٢ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

٣٠ - لكفالة مزيد من الوضوح في هيكل العمليات والقيادة، يقترح إنشاء مكتب نائب قائد القوة. وسيتم توفير ملاك موظفي المكتب الجديد عن طريق نقل الوظائف الثلاث الحالية (وظيفة برتبة مد-٢ ووظيفة برتبة ف-٤ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) من مكتب قائد

القوة، على النحو المبين في الفقرة ٢٨ أعلاه. ويستند الاقتراح إلى التوصية التي طرحت في سياق الاستعراض الاستراتيجي، الذي سلّم بضرورة أن تكفل القوة المؤقتة المزيد من التآزر بين العنصرين العسكري والمدني، وبالضرورة التي تقتضي بوجه خاص الوصول بقدرات القوة إلى المستوى الأمثل.

قسم الشؤون القانونية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة (رفع رتبة وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ وإنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-٣)

٣١ - سيواصل قسم الشؤون القانونية تقديم المشورة والفتاوى القانونية لقائد القوة بشأن جميع المسائل القانونية التي تتصل بتنفيذ ولاية القوة. وسيجري القسم أيضا استعراضات قانونية ويسدي المشورة بشأن المسائل الإدارية ومسائل شؤون الموظفين والمسائل التعاقدية المتصلة بعمليات القوة المؤقتة، بما في ذلك المشاركة في مجالس التحقيق؛ والتحقيقات/التحريات المتصلة بالسلوك والانضباط؛ واللجنة المحلية للعقود؛ والمجلس المحلي لحصر الممتلكات؛ والمجلس المحلي لمراجعة المطالبات؛ واللجنة التوجيهية المعنية بالحوار الاستراتيجي؛ والمشاركة في أفرقة عاملة منفصلة في إطار الحوار الاستراتيجي؛ والمشاركة في الفريق العامل المعني بحماية المدنيين؛ والفريق العامل المعني بمسألة قرية الغجر؛ وأفرقة التحقيق في انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ والفريق العامل المعني بمتابعة الاعتداءات الخطيرة على حفظة السلام وعرقلة أنشطة القوة المؤقتة باستخدام العنف؛ والأفرقة التي ينظمها قائد الشرطة العسكرية بالقوة المؤقتة والوحدات التنظيمية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم القسم دعما قانونيا ينصب على الجوانب العسكرية للعمليات الصادر بشأنها تكليف؛ والمعايير القانونية للمهام الصادر بشأنها تكليف والمواضيع المتصلة بتقديم القوة للمساعدة والدعم إلى الجيش اللبناني؛ والإشراف على منطقة الخط الأزرق؛ والعمليات البحرية؛ والتحقيقات في انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وعملية الحوار الاستراتيجي بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني؛ والدراسات المتعلقة بالقدرات العسكرية؛ وإطار الآلية الثلاثية الأطراف. ويرصد القسم أيضا الجوانب ذات الصلة بالموضوع من مؤسسات إنفاذ القانون، والنظام القضائي، والإطار القانوني وسيادة القانون في لبنان، ويقدم المشورة بشأن المسائل الفنية والتقنية ذات الصلة بالموضوع في مجالات إنفاذ القانون والقضاء والقانون الجنائي. وسعى إلى كفالة التمثيل الكافي في جميع الأنشطة المتعددة الأوجه التي تضطلع بها القوة، ونظرا إلى الزيادة الكبيرة في احتياجات القطاع الفني، ولمواجهة الزيادة في نطاق القسم وعبء أعماله منذ إنشائه في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، يقترح رفع مستوى الوظيفة الحالية

لموظف شؤون قانونية من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤، بحيث يتولى شغلها أيضا منصب نائب رئيس القسم، وإنشاء وظيفة لموظف شؤون قانونية (رتبة ف-٣) وزيادة الملاك الوظيفي للقسم دعماً للأنشطة العسكرية والتشغيلية والفنية للقوة تحت التوجيه العام لرئيس البعثة/قائد القوة.

٣٢ - وسيقدم موظف الشؤون القانونية (رتبة ف-٤) الدعم إلى مكتب قائد القوة ومكتبه المباشر، وجميع المكاتب الفنية، بما في ذلك نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية، وفرقة العمل المعنية بالشؤون العسكرية والبحرية فيما يتعلق بمسائل الأمن البحري. وسيتولى شاغل الوظيفة مسؤولية تقديم دعم قانوني ينصب على مشاركة القوة المؤقتة في مسائل قانونية معقدة تدرج في نطاق القانون الدولي والقانون الإداري والقانونين العام والخاص، من قبيل إشراف القوة على منطقة الخط الأزرق، والمسائل القانونية والأمنية التي تنشأ في سياق العمليات البحرية، والمسائل القانونية المتصلة بوجود أراضٍ محتلة (قرية العجر والمنطقة المتاخمة لها ومزارع شبعاء) والجوانب ذات الصلة بالموضوع من القانون الإنساني الدولي. وسيوفر شاغل الوظيفة الدعم أيضاً لآليات وعمليات التنسيق مع الحكومة ويشارك فيها وليس مع الجيش اللبناني حصراً (الآلية الثلاثية الأطراف، والحوار الاستراتيجي، وحماية المدنيين)، على النحو المشار إليه في الاستعراض الاستراتيجي وفي عمليات التحقيق في انتهاكات قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٣ - ومن شأن إنشاء الوظيفة المقترح أن يشغلها موظف شؤون قانونية (رتبة ف-٣) أن يؤدي إلى زيادة ملاك موظفي القسم للتعامل مع الزيادة في عبء العمل ذي الصلة بأنشطة عنصر الدعم، خصوصاً الترتيبات القانونية للقوة، من قبيل الترتيبات المتعلقة بالامتيازات والحصانات؛ وبنص بشأن توفير حكم يقضي بتوفير الحكومة للحماية من المسؤولية فيما يتعلق بالمناطق والمباني المستخدمة لأغراض القوة المؤقتة؛ والمطالبات التي تقدمها أطراف ثالثة ضد القوة، والمسائل المتصلة بالمشتريات؛ والجوانب التعاقدية والتجارية والمتعلقة بالشركات والقانونية؛ والمنشورات والمسائل الإدارية الأخرى؛ ومسائل شؤون الموظفين والمسائل التأديبية المتصلة بتفسير النظامين الأساسي والإداري لموظفي الأمم المتحدة ومدى انطباقهما.

مركز التحليل المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: نقصان ٦ وظائف (نقل وظيفة واحدة ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)؛

الموظفون الوطنيون: نقصان وظيفتين (نقل وظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٣٤ - بالنظر إلى أن مهام الرقابة على أعمال مركز التحليل المشترك والمسؤولية عنها ستخضع لرقابة نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية وإشرافه المباشر، يقترح نقل كامل ملاك موظفي المركز إلى عنصر عمليات القوة. ويرتبط هذا التغيير المقترح ارتباطاً وثيقاً بقرار تحديد مهام نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية في إطار عنصر العمليات بحيث تكون متوازنة مع مهام نائب قائد القوة وعلى المستوى نفسه، من أجل تعزيز العلاقة بين القيادتين المدنية والعسكرية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه العلاقة. ومن شأن هذا التغيير أن ييسر التأزر بقدر أكبر بين عنصري القوة العسكري والمدني، وكفالة ما تقتضيه الضرورة بوجه خاص من الوصول بقدرات العنصر المدني في القوة إلى المستوى الأمثل.

العنصر ١: العمليات

٣٥ - في إطار عنصر العمليات، ستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة تقديم المساعدة للجيش اللبناني في الحفاظ على بيئة مستقرة وآمنة جنوب نهر الليطاني، خالية من أي عناصر مسلحة أو أعتدة أو أسلحة غير مأذون بها، وذلك عن طريق أنشطة منسقة معززة تدعمها عمليات القوة المؤقتة، على أن تبقى في الوقت نفسه مستعدة للتصدي في حدود قدراتها لأي طوارئ أو أنشطة عدائية داخل منطقة العمليات. وستواصل القوة المبادرات الرامية إلى بناء قدرات الجيش اللبناني، بوسائل منها عملية الحوار الاستراتيجي، لتمكين تلك القوات من تولي حصة أكبر من مهام الأمن الموثقة من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وباعتبارها عنصراً أساسياً لدعم التحرك نحو وقف دائم لإطلاق النار. وستواصل فرقة العمل البحرية تقديم الدعم للقوات البحرية اللبنانية لمنع الدخول غير المأذون به للأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى لبنان عن طريق البحر، وتواصل في الوقت نفسه تقديم التدريب التقني وغير ذلك من المساعدة إلى البحرية اللبنانية. وستبقي القوة المؤقتة على فعالية الاتصال وترتيبات التنسيق مع الطرفين لتثبيت وقف الأعمال العدائية عن طريق إشراك الطرفين في تدابير تهدف إلى بناء الثقة وتخفيف حدة النزاع. وستواصل القوة تيسير أعمال الآلية الثلاثية وقيادتها، سعياً إلى تعزيز الترتيبات الأمنية والتفاهات العملية بين الطرفين، من أجل تضيق نطاق الاحتكاك أو الحوادث وللتخفيف من حالات التوتر أو إزالتها بسرعة. وتحقيقاً لهذه الغاية ستواصل القوة تعزيز الاحترام الكامل للخط الأزرق بأكمله، بوسائل منها مواصلة وضع علامات مرئية عليه وتيسير الانسحاب الكامل لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي من شمال العجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق. وستسعى أيضاً قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى وضع نهج شامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يدمج جهود القوة ومكتب

منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان وفريق الأمم المتحدة القطري، وستواصل جهودها لزيادة مشاركة حكومة لبنان في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بطرق من بينها بوجه خاص زيادة مشاركة وزاراتها ومؤسساتها الأمنية في جنوب لبنان. وستعزز الأمم المتحدة علاقاتها الطويلة الأمد مع السكان المحليين عن طريق استراتيجية مستدامة طويلة الأجل تشمل زيادة التوعية، مع مراعاة الحساسية الثقافية، بهدف كسب تأييد السكان المحليين، عن وعي، لولايتها وأنشطتها.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
١-١-١ عدم حدوث غارات جوية أو بحرية أو برية، أو حوادث إطلاق نار عبر الخط الأزرق	١-١-١ تهيئة بيئة مستقرة وآمنة في جنوب لبنان
١-١-٢ انتشار الجيش اللبناني في جميع أنحاء المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني، بما في ذلك جزء بلدة الغجر الواقع شمال الخط الأزرق والمنطقة المتاخمة له شمال الخط الأزرق	
١-١-٣ خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من العناصر المسلحة والعتاد والأسلحة، عدا ما يوجد منها بحوزة الجيش اللبناني والقوة المؤقتة	
١-١-٤ مشاركة كلا الطرفين في الاجتماعات الثلاثية والحفاظ على ترتيبات الاتصال والتنسيق	

النواتج

- تسيير دوريات متنقلة بمعدل ١ ١٦٨ ٠٠٠ فرد/يوم، تتضمن قدرة احتياطية وقدرة على الرد السريع لاستطلاع مناطق التوتر والتدخل وحماية القوة، عند الاقتضاء، في حالات الأزمات لدعم الوحدات الأخرى (١٠ جنود × ٣٢٠ دورية × ٣٦٥ يوما)
- إنجاز ٥٤٥ ٣١٠ يوم/فرد في مراكز المراقبة المزودة بالجند (٧ جنود لكل مركز × ٣ نوبات لكل مركز × ٦٣ مركزا دائما × ٣٦٥ يوما، و ٣ جنود لكل مركز × ٥٧ مركزا عارضا/مؤقتا × ٣٦٥ يوما)
- تنفيذ ٤٥٠ ساعة طيران للدوريات الجوية على امتداد الخط الأزرق وللطلعات الجوية الاستطلاعية داخل منطقة العمليات

- تنفيذ ١٣٥٠ ساعة طيران من أجل التحقيق في الحوادث والتحركات العملياتية لنقل المهمات القتالية، والاستطلاع، والقيادة ومهام السيطرة، والاتصال والتدريب
- تسيير ١٧٥٢ دوريات بحرية بمعدل ١٧٥٢ يوما/زورقا لرصد الحدود البحرية اللبنانية، بما في ذلك القيام بتدريبات عملية مشتركة مع الجيش اللبناني (ما متوسطه ٤ فرقاطات $\times$ ٣٦٥ يوما من الدوريات البحرية $\times$ ٧٠ في المائة من الاستمرارية؛ وما متوسطه ٤ زوارق دورية $\times$ ٣٦٥ يوما $\times$ ٥٠ في المائة من الاستمرارية)
- تنفيذ ١٤٦٠ ساعة طيران لدوريات الاعتراض البحرية ولأنشطة العمليات داخل منطقة العمليات البحرية (مروحيتان $\times$ ساعتين في اليوم $\times$ ٣٦٥ يوما)
- تنسيق أنشطة العمليات مع الجيش اللبناني تشمل ما لا يقل عن ١٦ عملية لمنع إطلاق صواريخ، و ٦ دوريات راجلة وإقامة ١٠ نقاط تفتيش في مواقع مشتركة يوميا
- إجراء ٧٥٠ مناورة وحلقة دراسية وحلقة عمل ومحاضرة ودورة تدريبية مشتركة/منسقة مع العنصرين البري والبحري في الجيش اللبناني لتحسين قدرتهما التعبوية والعملياتية، ولتحسين التنسيق بين القوة والجيش اللبناني على مستوى العمليات والمستوى التعبوي من أجل تعزيز فعالية العمليات المشتركة
- تقديم ٣ تقارير من الأمين العام إلى مجلس الأمن
- الاتصال والتواصل وتبادل المعلومات يوميا وأسبوعيا مع الطرفين بشأن المسائل التي تستدعي اهتماما عاجلا والمتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- رئاسة الاجتماعات الثلاثية ومدها بخدمات الدعم التي توفرها الأمانة على أساس شهري وحسب الاقتضاء
- مد اجتماعات اللجنة الفرعية الثلاثية، بما يشمل، حسب الاقتضاء، اجتماعات اللجنة الفرعية المعنية بالخط الأزرق بخدمات الدعم التي توفرها الأمانة، وتقديم الدعم على أساس أسبوعي للعمل الميداني الرامي إلى وضع علامات أرضية مرئية على امتداد الخط الأزرق
- القيام، على أساس منتظم، بعقد مؤتمرات للحوار الاستراتيجي وغير ذلك من الاجتماعات رفيعة المستوى مع مسؤولي الجيش اللبناني، بشأن تعزيز التنسيق بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة والجيش اللبناني
- إجراء تحقيقات، حسب الاقتضاء، في الادعاءات بانتهاك قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وفي الحوادث الأخرى التي قد تؤدي إلى تصاعد التوترات في منطقة العمليات

- إجراء اتصالات يومية مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية بشأن زيادة تقبل المهام المكلفة بها القوة، بما في ذلك معالجة شكاوى المجتمعات المحلية وشواغلها ذات الصلة في منطقة العمليات، وتحديد المسائل المتعلقة ببناء الثقة، والمحالات التي يمكن أن تنشأ فيها خلافات بين القوة والسكان المحليين واتخاذ التدابير اللازمة
- عقد اجتماعات أسبوعية، حسب الاقتضاء، مع السلطات اللبنانية والإسرائيلية والممثلين الدبلوماسيين ومكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها بشأن تحسين فهم ولاية القوة ودورها وأنشطتها
- تقديم إحاطات للدول الأعضاء وللبلدان المساهمة بقوات والبلدان المانحة، حسب الاقتضاء، بشأن المسائل المتعلقة بعمليات القوة
- الرصد والتحليل اليوميان للأنباء الإقليمية وللتغطية الإعلامية للقوة، بما في ذلك تغطية الصحف اليومية والدوريات المحلية والدولية، وتقارير وسائط الإعلام الإلكترونية والمنشورة عبر الإنترنت، وموجزات الأنباء اليومية الصباحية والمسائية، والملخصات اليومية والأسبوعية لمواد وسائط الإعلام العربية، والتحليلات الأسبوعية لاتجاهات وسائط الإعلام المتعلقة بالقوة
- الاتصالات اليومية عبر البريد الإلكتروني والهاتف والاجتماعات والتفاعل المباشر مع وسائط الإعلام الدولية والمحلية، وتنظيم تغطية وسائط الإعلام (في الأحداث والزيارات والمقابلات والمؤتمرات الصحفية) لأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة، وإصدار نشرات صحفية منتظمة والتغطية بالصور لأنشطة وأحداث القوة، والتحديث اليومي لموقع القوة على الإنترنت باللغتين الإنكليزية والعربية وكذلك لمواقعها في الوسائط الإعلامية الجديدة (فيسبوك، ويوتيوب، تويتر، وفليكر)
- إنتاج مواد سمعية وبصرية ثنائية اللغة لبثها على محطات الإذاعة والتلفزيون المحلية، والقنوات الرسمية للإنترنت (موقع قوة الأمم المتحدة على الإنترنت، وعبر الفيسبوك واليوتيوب ويونيفيد)، بما في ذلك إنتاج مسلسلات إذاعية نصف شهرية وبرامج تلفزيونية وأفلام وثائقية عن ولاية القوة، وعملياتها وأنشطة حفظ السلام وتنسيقها مع الجيش اللبناني
- إصدار وتوزيع مجلة توعية فصلية باللغتين العربية والإنكليزية (٤ أعداد في السنة، ٨٠ ٠٠٠ نسخة) عن أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووكالات الأمم المتحدة في جميع أنحاء مناطق العمليات موجهة إلى السكان المحليين، والسلطات المحلية والمؤسسات ووسائط الإعلام والمجتمع الدولي، ومجلة فصلية تصدر محليا باللغة الإنكليزية (٤ أعداد في السنة، ٤٠ ٠٠٠ نسخة)
- إزالة الألغام/الذخائر غير المنفجرة لتوفير طرق الوصول من أجل وضع علامات على الخط الأزرق

الإيجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
٢-١ بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على النحو الواجب في جنوب لبنان	١-٢-١ التشغيل الكامل في منطقة عمليات القوة لجميع المجالس البلدية البالغ عددها ١٣٤ مجلسا وتوليها للشؤون البلدية؛ وتشغيل المؤسسات المدنية والدينية
	٢-٢-١ تحسين الدعم المقدم من أجل مشاركة الحكومة اللبنانية، ووزاراتها ومؤسساتها في جنوب لبنان
	٣-٢-١ قيام الجيش اللبناني بمنع تواجد أي سلطة خارج الولاية القضائية للدولة اللبنانية
	٤-٢-١ تعزيز قدرة الجيش اللبناني في مجال التنسيق المدني - العسكري

النواتج

- عقد اجتماعين شهرياً مع السلطات اللبنانية على المستوى المركزي، بما في ذلك الوزارات المعنية بالخدمات، بشأن بسط سلطة الحكومة اللبنانية في جنوب لبنان، ومع المؤسسات الحكومية المركزية أو الإقليمية المسؤولة عن توفير الخدمات العامة للمجتمعات المحلية في جنوب لبنان
- تقديم المشورة إلى مكتب المنسق الخاص لشؤون لبنان، ولغيره من مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها، وصناديقها وبرامجها وإلى الممثلين الدبلوماسيين والمنظمات غير الحكومية والتنسيق معهم، وذلك عن طريق الاجتماعات المنتظمة والاتصالات اليومية (الهاتف والتداول بالفيديو والبريد الإلكتروني، وما إلى ذلك) في ما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من القرارات وبالحالة في جنوب لبنان عموماً، ولا سيما الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة المؤقتة
- إقامة اتصال مع فريق الأمم المتحدة القطري والممثلين الدبلوماسيين والجهات المانحة المحتملة والمنظمات غير الحكومية، بهدف تعزيز النهج المتكامل والشامل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات أسبوعية مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية التي تعمل في جنوب لبنان، وذلك في ما يتعلق بتنسيق البرامج وتبادل المعلومات والتخطيط لمواجهة الطوارئ، بما في ذلك ما يتصل منها بالإنعاش والتنمية والمسائل الشاملة الأخرى
- إسداء المشورة في اجتماعات أسبوعية إلى السلطات المحلية بشأن وضع مقترحات مشاريع للحصول على تمويل من جهات مانحة خارجية وإسداء المشورة الفنية بشأن إدارة المشاريع والمبادرات الخاصة الأخرى التي تسهم في تعزيز بسط سلطة الحكومة والنهوض بمسؤوليات الحكم المحلي

- التنسيق مع الجيش اللبناني بمده بالمساعدة والدعم في مجال بناء القدرات بتعبئة الموارد، من أجل تعزيز التنسيق المدني - العسكري
- تنفيذ ٢٥ مشروعا من المشاريع سريعة الأثر دعما لبسط سلطة الدولة وللتربية المدنية وبناء القدرات ومبادرات إدارة النزاع/بناء الثقة وتحسين الخدمات الأساسية في مجالات التعليم، والمياه والصرف الصحي، والصحة والبيئة
- إجراء مشاورات شهرية مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والجماعات النسائية المحلية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين بشأن النهوض بأهداف الأمم المتحدة الأساسية
- إدارة عملية فصلية لاستقصاء التصورات العامة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
- إجراء حملات إعلامية فصلية عن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة وأنشطتها تشمل التحميل على الانترنت، عن طريق طبع وتوزيع منشورات (١٥ ٠٠٠)، ونشرات مطوية ثلاثية الصفحات (١٥ ٠٠٠)، تتزامن مع الأحداث أو الإحاطات أو النشرات الصحفية، وتقديم حلقات إذاعية نصف شهرية وأفلام فيديو وتغطية بالصور وإقامة المعارض والنشر، وإصدار مجلة توعية كل شهرين والبت المنتظم عبر وسائل الإعلام الشبكية
- تنظيم أنشطة للتوعية المجتمعية للعمل على تحسين العلاقات بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة والسكان المحليين

العوامل الخارجية

تبقى جميع الأطراف ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وتمنح جميع الأطراف قوة الأمم المتحدة حرية التحرك بالكامل

الجدول ٢
الموارد البشرية: العنصر ١، العمليات

الفئة	المجموع
أولاً - الوحدات العسكرية	
الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	١٥ ٠٠٠
الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	١٥ ٠٠٠
صافي التغير	
الموظفون الدوليون	
ثانياً - الموظفون المدنيون	وكيل الأمين العام - مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة الميدانية الفرعية الموظفون الوطنيون ^(١) المجموع
مكتب نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢ ٤ ٢ ٣ ١١ ٣ ١٤
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٢ ٤ ٢ ٣ ١١ ٣ ١٤
صافي التغير	- - - - - - -
مركز التحليل المشترك للبعثة	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	- - - - - - -
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	- ٣ ٢ ١ ٦ ٢ ٨
صافي التغير	- ٣ ٢ ١ ٦ ٢ ٨
قسم شؤون الإعلام	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	- ٢ ٣ ٢ ٧ ١٣ ٢٠
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	- ٢ ٣ ٢ ٧ ١٣ ٢٠
صافي التغير	- - - - - ٧ -
مكتب الشؤون المدنية	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	- ١ ٣ ٤ - ٨ ١٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	- ٣ ٦ - ١٠ ١٢ ٢٢
صافي التغير	- - ٢ - ٢ - ٤ ٦
وحدة التنسيق الثلاثي	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	- ١ - ١ - ٢ ٣ ٥
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	- ١ - ١ - ٢ ٣ ٥
صافي التغير	- - - - - - -
مكتب بيروت	
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	- ٤ - ٤ - ٢ ٦
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	- ٤ - ٤ - ٢ ٦
صافي التغير	- - - - - - -

الموظفون الدوليون							ثانياً - الموظفون المدنيون
وكيل الأمين العام - الأمين العام المساعد	مد-٢ - مد-١	ف-٥ - ف-٤	ف-٣ - ف-٢	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون ^(١)	
المجموع							
الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز							
-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	١	١	١	٣	٢	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
-	-	١	١	١	٣	٢	صافي التغير
المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون							
-	٣	١٤	٩	٦	٣٢	٢٩	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	-	١٨	١٤	٨	٤٣	٣٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
-	-	٤	٥	٢	١١	٨	صافي التغير
المجموع الكلي (أولاً وثانياً)							
-	٣	١٤	٩	٦	٣٢	٢٩	المعتمد للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢
-	٣	١٨	١٤	٨	٤٣	٣٧	المقترح للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
-	-	٤	٥	٢	١١	٨	صافي التغير

(أ) تشمل الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

مكتب نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية

الموظفون الدوليون: لا تغيير

الموظفون الوطنيون: لا تغيير

٣٦ - أوصى الاستعراض الاستراتيجي بتعيين نائب مدني لرئيس البعثة، بالموازاة مع نائب قائد القوة وفي نفس الرتبة، وذلك من أجل تعزيز العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية للقوة المؤقتة وكفالة المزيد من التآزر بينهما. وبناء على ذلك، يقترح تبسيط عنصر العمليات وتعزيزه بتعيين مدير الشؤون السياسية والمدنية بوصفه نائباً لرئيس البعثة/مديراً للشؤون السياسية والمدنية. وسيضطلع نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية بمسؤولية الرقابة والإشراف المباشر على مركز التحليل المشترك للبعثة وعلى الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إضافة إلى مكتبه المباشر ومكتب الشؤون المدنية ووحدة التنسيق الثلاثي وقسم شؤون الإعلام ومكتب بيروت.

مركز التحليل المشترك للبعثة

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٦ وظائف (نقل وظيفة واحدة ف-٥، و ٢ ف-٤، و ٢ ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (نقل وظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة)

٣٧ - كما هو مبين في الفقرة ٣٦ أعلاه، سيضطلع نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية بمسؤولية الرقابة والإشراف المباشر على عمل مركز التحليل المشترك للبعثة. وتبعا لذلك، فبهدف مواءمة موارد القوة من الموظفين المدنيين والعسكريين على نحو أفضل؛ وتيسير مزيد من التآزر بين عنصريها العسكري والمدني؛ والاستفادة إلى أقصى حد من قدرة العنصر المدني للقوة، يُقترح نقل ملاك موظفي مركز التحليل المشترك للبعثة بأسره من عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة إلى عنصر العمليات.

مكتب الشؤون المدنية

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفتان (رفع مستوى وظيفة واحدة ف-٤ وإعادة انتداب وظيفتين ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها ٤ وظائف (إنشاء ٤ وظائف من الفئة الفنية الوطنية)

٣٨ - يدعم مكتب الشؤون المدنية الجهود التي تبذلها القوة لإنجاز ولايتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) من خلال الاضطلاع بأنشطة التواصل والتمثيل على المستوى المحلي، ودعم التنسيق فيما بين الوكالات، وتيسير عمل الجهات الفاعلة الخارجية، ورصد التطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومواقف الجماعات المحلية تجاه القوة المؤقتة، وإدارة النزاعات، وبناء الثقة. ويتألف المكتب من فريقين يعملان في الميدان (القطاع الشرقي والقطاع الغربي) وفريق مشاريع خاصة يعمل في مقر القوة المؤقتة.

٣٩ - ولقد سلط الاستعراض الاستراتيجي الضوء على أهمية تأثير الأنشطة التنفيذية للقوة المؤقتة في تحقيق أهداف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولاحظ الاستعراض أيضا أهمية تحسين العلاقات مع السكان المحليين، وأوصى في هذا الصدد بوضع استراتيجية دائمة طويلة الأجل وتعزيز قدرات القوة المؤقتة في مجال الشؤون المدنية، ولا سيما قدرات عنصر الموظفين الوطنيين، وتعزيز تنسيق أنشطة القوة في مجال توعية الجمهور. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أيضا أن تيسر القوة مشاركة أكبر من جانب مختلف وزارات حكومة لبنان في جنوب لبنان وأن

تحسّن تعاونها مع فريق الأمم المتحدة القطري في سبيل اتباع نهج متكامل وشامل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٤٠ - وتعزيزا لقدرة مكتب الشؤون المدنية وتيسيرا لتنفيذ المهام الإضافية، على نحو ما أوصى به الاستعراض الاستراتيجي، وبناء على التكاليف الصادر لاحقا من مجلس الأمن في قراره ٢٠٦٤ (٢٠١٢)، يُقترح رفع مستوى وظيفة قائمة في المكتب يشغلها موظف شؤون مدنية من رتبة ف-٤ إلى رتبة ف-٥ وإعادة انتدابوظيفتين برتبة ف-٣ (وظيفة من قسم الشؤون المالية ووظيفة من قسم الخدمات الطبية في شعبة دعم البعثة) ليقوم شاغلاهما بمهام موظفين اثنين للشؤون المدنية. وإضافة إلى ذلك، يُقترح إنشاء ٤ وظائف يشغل كل منها موظف شؤون مدنية معاون (موظف فني وطني).

٤١ - وسيتولى الموظف الأقدم للشؤون المدنية (ف-٥) مسؤولية الإشراف على أنشطة الشؤون المدنية المنفذة في منطقة عمليات القوة عن طريق الفريقين المعنيين بالشؤون المدنية العاملين في القطاعين الشرقي والغربي. وستشمل مهامه الاضطلاع بمبادرات تتناول ما يلي: مخاوف السكان المحليين النابعة من الانتشار الواسع النطاق لأفراد القوة المؤقتة؛ ومنع نشوب النزاعات وحل النزاعات؛ وكفالة إقامة علاقات طيبة بين القوة المؤقتة والسكان المحليين؛ وإدارة المشاريع سريعة الأثر وطائفة من مبادرات المجتمعات المحلية؛ وإجراء استقصاء للتصورات العامة في منطقة عمليات القوة المؤقتة؛ وتدريب موظفي القوة في مجال العلاقة بين النزاع والحساسيات الثقافية؛ وتوفير الدعم لتحسين قدرات الجيش اللبناني في مجالي التنسيق المدني العسكري والتواصل مع الجماعات المحلية؛ وتنفيذ المسائل الشاملة في القوة المؤقتة (تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحماية الطفل، وحماية المدنيين)؛ ودعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في مجال الحكم الرشيد، وبناء المؤسسات، وتوفير الدعم من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة من خلال تنظيم دورات تدريب مهني وحملات توعوية مشتركة في جنوب لبنان والتواصل بصفة منتظمة مع السلطات المحلية على صعيد المحافظة وعلى صعيد الأفضية والبلديات. وسيتولى شاغل الوظيفة مهمة مساعدة كبير موظفي الشؤون المدنية في المبادرات ذات الصلة المضطلع بها مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء في سبيل تنفيذ الأولويات/المهام الاستراتيجية الجديدة.

٤٢ - وسيعمل شاغل وظيفة موظف الشؤون المدنية (ف-٣) في خلية تنسيق الشؤون المدنية في الناقورة، بينما سيعمل شاغل الوظيفة الأخرى (ف-٣) في فريق الشؤون المدنية في القطاع الشرقي. وسيتولى شاغل وظيفة موظف الشؤون المدنية الذي سيعمل في الناقورة مسؤولية الاتصال والتمثيل والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري وكذلك مع وزارات

الحكومة اللبنانية على الصعيد المركزي لتنسيق المشاريع الخاصة والمبادرات التي تنفذها القوة المؤقتة في مجال الشؤون المدنية. وسيدبر شاغل الوظيفة المشاريع سريعة الأثر ومشروع استقصاء التصورات العامة. وسيوفر أيضا الدعم فيما يتصل بسبل رزق السكان المحليين بوسائل منها تنظيم دورات تدريب مهني ومناسبات لبيع المنتجات الزراعية وتعزيز قدرات الجيش اللبناني في مجال التنسيق المدني - العسكري. وسيتلقى المساعدة/الدعم في أدائه لهذه المسؤوليات في الناقورة من خلالوظيفتين جديديتين سيشغل كل منهما موظف شؤون مدنية معاون (موظف في وطني).

٤٣ - وسيتولى موظف الشؤون المدنية الذي سيعمل في القطاع الشرقي مسؤولية الاتصال والتنسيق مع قادة المجتمع المحلي غير الرسميين ومجموعات المجتمع المدني، ومسؤولية تنسيق تنفيذ المشاريع سريعة الأثر في الميدان، والتدريب على أنشطة التعاون المدني العسكري بين حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة والجيش اللبناني، وتنفيذ المشاريع الخاصة والمبادرات التي تضطلع بها القوة في مجال الشؤون المدنية، وتنسيق المسائل الشاملة (تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وحماية الطفل، وحماية المدنيين، والبيئة) على مستوى القطاع. وسيتلقى المساعدة/الدعم في أدائه لهذه المسؤوليات في القطاع الشرقي من خلالوظيفتين جديديتين سيشغل كل منهما موظف شؤون مدنية معاون (موظف في وطني).

الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها ٣ وظائف (نقل وظيفة واحدة ف-٤، ووظيفة واحدة ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفتان (نقل وظيفة واحدة من الفئة الفنية الوطنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٤٤ - في ضوء قرار مواعمة الموارد المدنية والعسكرية في البعثة لتيسير زيادة التآزر بين هذين العنصرين والاستفادة إلى أقصى حد من قدرات عنصر القوة المدني، سيضطلع نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية بمسؤولية الرقابة والإشراف المباشر على عمل الوحدة. وتبعاً لذلك، يقترح نقل ملاك موظفي الوحدة بأسره المكون من ٥ وظائف (١ ف-٤، و ١ ف-٢، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من الفئة الفنية الوطنية، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم الخدمات الإدارية في عنصر الدعم إلى عنصر العمليات. وفيما يتعلق بأطر الميزنة القائمة على النتائج، يقترح أيضاً مواصلة تجسيد

ما يتصل بها من مؤشرات إنجاز ونواتج في إطار عنصر الدعم، نظرا لطبيعة مهام الوحدة التي تشمل توفير الدعم للقوة بأسرها.

العنصر ٢: الدعم

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات لوجستية وإدارية وأمنية تتسم بالفعالية والكفاءة دعما لتنفيذ ولاية القوة عن طريق إنجاز النواتج ذات الصلة وإدخال تحسينات على الخدمات وتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. وسيقدم الدعم إلى ما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ فرد من أفراد الوحدات العسكرية، إضافة إلى ملاك الموظفين المدنيين المقترح الذي يتألف من ٣٥٢ موظفا دوليا و ٦٩٤ موظفا وطنيا. وسيشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم، بما في ذلك تنفيذ برامج السلوك والانضباط، وإدارة شؤون الموظفين، والرعاية الصحية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعمليات النقل البري، ورصد ومراقبة إمدادات حصص الإغاشة والوقود وأصناف الإمدادات العامة، وتوفير خدمات الأمن على نطاق القوة بأسرها.

٤٦ - ولا تزال القوة تشارك في مشروع تجريبي يتعلق بعنصر الدعم ويهدف إلى تحسين عرض أطر الميزنة القائمة على النتائج. ويعرض الإطار الوارد أدناه مؤشرات الإنجاز والنواتج ذات الصلة بتحسين الخدمات. وترد في الجدولين ٣ و ٤ نواتج الدعم القياسية والنواتج غير القياسية أو المتخصصة المتعلقة بالبعثة لتجسد فترتين مقارنتين.

الإجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
١-٢ زيادة الفعالية والكفاءة في دعم القوة المؤقتة	١-٢-١ تنفيذ وتحسين الربط الإلكتروني بقاعدة الأمم المتحدة للدعم في فالنسيا وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات باستخدام الخطوط المستأجرة عن طريق التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط مع هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
١-٢ لوجستياً وإدارياً وأمنياً	٢٠١٢/٢٠١١: نطاق ترددي سرعته ٢٠ ميغابايت في الثانية؛ ٢٠١٢/٢٠١٣: نطاق ترددي سرعته ٣٠ ميغابايت في الثانية؛ ٢٠١٣/٢٠١٤: نطاق ترددي سرعته ٦٠ ميغابايت في الثانية)

- ٢-١-٢ امتثال جميع الموظفين بنسبة ١٠٠ في المائة لسياسات الأمم المتحدة ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- ٢-١-٣ إحراز تقدم في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا

النواتج

التحسينات في الخدمات

- التنفيذ المستمر لمشروع رصد الميزنة القائمة على النتائج باستخدام برنامج لوتس نوتس (Lotus Notes)، الذي بدأ كمشروع تجريبي في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، والذي يوفر أدوات تتيح رصد حالة تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج في إطار عنصري العمليات والدعم في القوة، وتقييمها بصفة مستمرة
- زيادة الكفاءة في استخدام أصول النقل البري والجوي من خلال زيادة الاعتماد على النقل البري من أجل تخفيض عدد الرحلات الجوية المنظمة لأغراض سفر كبار الشخصيات ومسؤولي الاتصال والوفود، وتقليص استهلاك وقود الطائرات، وتوفير الدعم الأمثل للقوة باستخدام عدد أقصاه ٧ طائرات يبلغ عدد ساعات طيرانها المقررة ٦٠٠ ساعة
- تنفيذ نظام التخزين والشراء المركزي تنفيذًا كاملاً دون انقطاع الخدمات وتوفير الدعم للقوة
- تنظيم دورات تدريبية، ووضع إجراءات من بينها، إجراءات تشغيل موحدة في إطار نظام أوموجا والمعايير المحاسبية للقطاع العام
- استخدام المولدات الكهربائية استخداماً أمثل يفضي إلى تخفيض استهلاك وقود الديزل بنسبة ٥ في المائة (مليون لتر)
- استخدام الرحلات الجوية المستأجرة والاستعانة بسفن الركاب/العبارات الموجودة في الناقورة في تناوب القوات بما يفضي إلى تخفيض التكاليف المقدرة لتناوب القوات بنسبة ٥ في المائة
- دعم تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك إعادة تصميم أساليب العمل امتثالاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتحديث إجراءات التشغيل الموحدة للبعثات لتجسد متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وتدريب جميع موظفي الشؤون المالية وشؤون الميزانية وإدارة الممتلكات في القوة

- دعم تنفيذ نظام أوموجا، بما يشمل تحليل جودة البيانات وتنقية بيانات النظم القديمة المستخدمة في القوة

العوامل الخارجية

تكفل الحكومة اللبنانية حرية الحركة؛ وسيكون بوسع البائعين/المقاولين/الموردين تقديم السلع والخدمات وفق شروط العقود المبرمة

الجدول ٣

نواتج الدعم القياسية: العنصر ٢، الدعم

النواتج	النواتج المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	النواتج المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
مركز الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن وإدارة شؤون الموظفين المدنيين	قوام مأذون به يبلغ ١٥ ٠٠٠ فرد عسكري و ١ ٠٩٠ من الأفراد المدنيين (٣ وظائف مؤقتة)	قوام مأذون به يبلغ ١٥ ٠٠٠ فرد عسكري و ١ ٠٤٦ من الأفراد المدنيين
تقديم خدمات رصد المعدات المملوكة للوحدات وخدمات الدعم الذاتي	تفقد ٤٧ وحدة برية مشكّلة والتحقق منها من خلال عمليات التفتيش الإلزامية على المعدات المملوكة للوحدات	تفقد ٤٥ وحدة برية مشكّلة والتحقق منها من خلال عمليات التفتيش الإلزامية على المعدات المملوكة للوحدات
إحالة ٣٤٨ تقريراً من تقارير التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقرر لأغراض استرداد التكاليف	إحالة ٣٤٦ تقريراً من تقارير التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقرر لأغراض استرداد التكاليف	إحالة ٣٤٦ تقريراً من تقارير التحقق من المعدات المملوكة للوحدات إلى المقرر لأغراض استرداد التكاليف
إحالة ٢٤ تقريراً من تقارير التحقق الخاصة بفرقة العمل البحرية إلى المقرر لأغراض استرداد التكاليف	إحالة ٢٤ تقريراً من تقارير التحقق الخاصة بفرقة العمل البحرية إلى المقرر لأغراض استرداد التكاليف	إحالة ٢٤ تقريراً من تقارير التحقق الخاصة بفرقة العمل البحرية إلى المقرر لأغراض استرداد التكاليف
عقد ٣ مجالس لاستعراض إدارة المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم	عقد ٣ مجالس لاستعراض إدارة المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم	عقد ٣ مجالس لاستعراض إدارة المعدات المملوكة للوحدات/مذكرات التفاهم
المساءلة بنسبة ١٠٠ في المائة عن المعدات المملوكة للأمم المتحدة	المساءلة بنسبة ١٠٠ في المائة عن ١٣ ٠٠٠ صنفاً من المعدات المملوكة للأمم المتحدة التي تم التحقق منها وإدخالها في الحسابات	المساءلة بنسبة ١٠٠ في المائة عن ١٣ ٠٠٠ صنفاً من المعدات المملوكة للأمم المتحدة التي تم التحقق منها وإدخالها في الحسابات
حصص الإعاشة	توزيع ٣ ٦٨٣ ٠٦١ حصّة إعاشة تكفي كل منها شخصاً في اليوم على ٢٤ موقعاً	توزيع ٣ ٥٣٤ ٧٨٤ حصّة إعاشة تكفي كل منها شخصاً في اليوم على ٢٢ موقعاً
إمدادات الوقود	١٦,٦ مليون لتر من وقود الديزل لتشغيل المولدات الكهربائية، و ٦,٠ ملايين لتر من البترين للمركبات، و ٠,٨ مليون لتر من وقود الطائرات	١٥,٨ مليون لتر من وقود الديزل لتشغيل المولدات الكهربائية، و ٥,٨ مليون لتر من البترين للمركبات، و ٠,٨ مليون لتر من وقود الطائرات
صيانة أماكن العمل	١٨٠ مكاناً من أماكن العمل ذات الجدران الصلبة في ٦٣ موقعاً	٣٤٧ مكاناً من أماكن العمل ذات الجدران الصلبة في ٥٤ موقعاً

الناتج	الناتج المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الناتج المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
صيانة المولدات الكهربائية	تشغيل ٢٠٣ من المولدات الكهربائية وصيانتها	تشغيل ١٨٣ من المولدات الكهربائية وصيانتها
صيانة المباني الجاهزة	صيانة ١٧٠٦ من الممتلكات والمرافق	صيانة ١٧١٢ من الممتلكات والمرافق
صيانة الطرق وإصلاحها	١٠٠ كيلومتر من الطرق	١٠٠ كيلومتر من الطرق
أسطول المركبات	١٠٥٥ مركبة	١٠٢٤ مركبة
أسطول الطائرات	٥ طائرات	٧ طائرات
ساعات الطيران	١٨٠٠ ساعة طيران	١٦٠٠ ساعة طيران
مواقع الطيران	٣١ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر في ٢١ موقعا	٣١ مهبطاً لطائرات الهليكوبتر في ٢١ موقعا
المرافق الطبية	١٩ مستوصفاً من المستوى الأول ومرفقان طبيان من المستوى الثاني	١٦ مستوصفاً من المستوى الأول ومرفقان طبيان من المستوى الثاني
الاتصالات	شبكتان اثنتان من الشبكات الساتلية، و ١٠ نظم لإرسال واستقبال باستخدام أطباق من نوع فيسات (VSAT)، و ٤١ محطة هاتفية، و ١٢٠ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وأجهزة مزدوجة للاستقبال والإرسال وأجهزة للإرسال فقط منها ٨١ جهازاً تعمل بموجات التردد العالي و ٦٤ جهازاً تعمل بموجات التردد العالي جداً	شبكتان اثنتان من الشبكات الساتلية، و ١٠ نظم لإرسال واستقبال باستخدام أطباق من نوع فيسات (VSAT)، و ٣٦ محطة هاتفية، و ١١١ وصلة تعمل بالموجات الدقيقة، وأجهزة مزدوجة للاستقبال والإرسال وأجهزة للإرسال فقط منها ٤٢ جهازاً تعمل بموجات التردد العالي و ١١٥ جهازاً تعمل بموجات التردد العالي جداً
المعلومات الجغرافية والخرائط	إعداد ٧٠ خريطة للعمليات، و ٩٥ خريطة مواضيعية، و ١٣٠ خريطة بالاعتماد على الصور المأخوذة بالسواتل، و ١٢ خريطة إلكترونية بالاعتماد على شبكة الإنترنت	إعداد ٢٥٠ خريطة تشمل خرائط للعمليات وخرائط مواضيعية وخرائط بالاعتماد على الصور المأخوذة بالسواتل وخرائط إلكترونية بالاعتماد على شبكة الإنترنت
	تقديم ١٠ خدمات في مجال تحليل التضاريس والمعلومات والدراسات المتعلقة بالجغرافيا المكانية	تقديم ١٢ خدمة في مجال تحليل التضاريس والمعلومات والدراسات المتعلقة بالجغرافيا المكانية
	تنظيم ٢٠ دورة تدريبية بشأن النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية ونظام المعلومات الجغرافية وبشأن الخرائط لموظفي البعثة	تنظيم ٣٦ دورة تدريبية بشأن النظام العالمي لتحديد المواقع الجغرافية ونظام المعلومات الجغرافية وبشأن الخرائط لموظفي البعثة
	جمع بيانات جيوفضائية خاصة بمنطقة مساحتها ٢ ٣٠٠ كيلومتر مربع من أجل عمليات القوة	جمع بيانات جيوفضائية خاصة بمنطقة مساحتها ٢ ٣٠٠ كيلومتر مربع من أجل عمليات القوة
تكنولوجيا المعلومات	٥٦ خادوماً، و ٦٩٧ حاسوباً مكتبياً، و ٣٣٧ حاسوباً محمولاً، و ٣٢٧ طابعة، و ١١٥ جهاز إرسال رقمي، و ٣٣ شبكة حاسوبية محلية وشبكة حاسوبية واسعة	٥٦ خادوماً، و ١ ٧٣٥ حاسوباً مكتبياً، و ٢٧٥ حاسوباً محمولاً، و ٣١٣ طابعة، و ١١٦ جهاز إرسال رقمي، و ٣٣ شبكة حاسوبية محلية وشبكة حاسوبية واسعة

الناتج	الناتج المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الناتج المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
السلوك والانضباط	تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية المتعين اتخاذها حيثما حدث سوء سلوك	تنفيذ برنامج للسلوك والانضباط لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين، يشمل التدريب والوقاية والرصد، وتقديم توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية المتعين اتخاذها حيثما حدث سوء سلوك

الجدول ٤

الناتج غير القياسية (أو المتخصصة) الخاصة بالبعثة: العنصر ٢، الدعم

الناتج	الناتج المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الناتج المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣
تشغيل محطات معالجة المياه المستعملة وصيانتها	٢٦ محطة في ١٥ موقعا	٢٦ محطة في ١٦ موقعا
تشغيل محطات تنقية المياه وآبار الماء وصيانتها	١١ محطة لتنقية المياه في ٨ مواقع و ١٦ بئر ماء في ١٣ موقعا	١١ محطة لتنقية المياه في ٧ مواقع و ١٥ بئر ماء في ١٣ موقعا
تنظيم برامج تدريب وتقييم لسائقي مشغلي جميع أنواع المركبات	٦٠٠ سائق عسكري ومدني	٧٠٠ سائق عسكري ومدني
توفير خدمات نقل يومية ذهاباً وإياباً، ٥ أيام في الأسبوع، لموظفي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	لما متوسطه ١٧ موظفاً	لما متوسطه ٢٠ موظفاً
تشغيل السفن البحرية وصيانتها	٧ سفن (٣ فرقاطات، و ٣ زوارق خفر السواحل، وسفينة دعم)	٨ سفن (٣ فرقاطات، و ٤ زوارق خفر السواحل، وسفينة للدوريات البحرية في عرض البحر) وسفينة لنقل الركاب/السيارات
تعهد ترتيبات الإجلاء البري والجوي على نطاق القوة المؤقتة بكاملها	مستشفى من المستوى الثالث ٣ مستشفيات من المستوى الرابع وحدة طبية من المستوى الرابع في ٣ مواقع	١٦ عيادة من المستوى الأول مستشفى من المستوى الثالث في مدينة صيدا، لبنان ٣ مستشفيات من المستوى الرابع (واحد في صيدا، لبنان، واثنان في بيروت) وحدتان طبيتان من المستوى الرابع خارج منطقة البعثة (واحدة في حيفا، إسرائيل، والثانية في قبرص)
مواصلة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإطلاع جميع أفراد البعثة على معلومات بشأنه وتوفير تدريب تمهيدي بشأنه والترويج لممارسات جنسية أكثر أماناً ولاستخدام الرفالات	٨ ٠٠٠ مشارك في دورات تدريبية توجيهية/تمهيدية إلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع فئات أفراد القوة المؤقتة	٨ ٠٠٠ مشارك في دورات تدريبية توجيهية/تمهيدية إلزامية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لجميع فئات أفراد القوة المؤقتة

النواتج	النواتج المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	النواتج المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
إعداد وتوزيع مواد إعلامية وثقافية وتوعوية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز موجهة إلى جميع أفراد القوة المؤقتة	١ ٥٠٠ ملصق مصمم خصيصاً للقوة المؤقتة؛ و ١ ٠٠٠ قميص بأكمام قصيرة مصمم خصيصاً للقوة المؤقتة؛ و ١٠ ٠٠٠ كتيب/منشور مصمم خصيصاً للقوة المؤقتة؛ و ١ ٠٠٠ رزنامة مكتبية ذات سلك حلزوني؛ و ٥ ٠٠٠ شريط عنقي/حاملة بطاقات هوية؛ و ٢ ٥٠٠ قلم يحمل رسائل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و ١ ٠٠٠ سبورة رسم مصممة خصيصاً للقوة المؤقتة؛ و ٢ ٥٠٠ حلقة مفاتيح مصممة خصيصاً للقوة المؤقتة	١ ٠٠٠ قميص بأكمام قصيرة؛ و ٢ ٠٠٠ رزنامة مكتبية ذات سلك حلزوني؛ و ٢ ٠٠٠ ملصق؛ و ١٥ ٠٠٠ حاملة بطاقات هوية؛ و ١٥ ٠٠٠ شريط أحمر؛ و ١٥ ٠٠٠ كتيب
تدريب على أيدي معلمين من الأقران ورفع مستوى التعلم من الأقران، بما في ذلك المراقبة والإشراف على الدورات التي يقدمها المعلمون من الأقران لأفراد القوة المؤقتة	٢٥ معلماً من الأقران	٢٥ معلماً من الأقران
تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية المتعددي التخصصات على بروتوكولات وإجراءات تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية، واحتياطات السلامة العامة، والإرشادات المتعلقة بالعلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس	٢٥ من العاملين في مجال الرعاية الصحية المتعددي التخصصات بدلاً من تناوب الأفراد النظاميين	٢٥ من العاملين في مجال الرعاية الصحية المتعددي التخصصات بدلاً من تناوب الأفراد النظاميين
تدريب مستشارين في مجال تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية، وتعزيز ورفع مستوى تقديم خدمات أخلاقية ومهنية في مجال المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية لجميع أفراد القوة المؤقتة، والترويج لهذه الخدمات	٢٥ مستشاراً في مجال تقديم المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية	تعزيز تقديم خدمات أخلاقية ومهنية في مجال المشورة والفحص بصورة طوعية وسرية للعاملين في القوة المؤقتة وأفراد أسرهم، والترويج لهذه الخدمات
تقديم خدمات أمنية في جميع المواقع الموجودة في منطقة البعثة على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع	تم تقديم خدمات أمنية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع	أن يتم تقديم خدمات أمنية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع
٧ موظفين دوليين و ٧ موظفين وطنيين لتشغيل نظام الاتصالات في حالات الطوارئ	٦ موظفين دوليين و ٦ موظفين وطنيين لتشغيل نظام الاتصالات في حالات الطوارئ	٦ موظفين دوليين و ٦ موظفين وطنيين لتشغيل نظام الاتصالات في حالات الطوارئ
٧ موظفي أمن دوليين متأهبين للتدخل في جميع الأوقات	٦ موظفين دوليين و ٥ موظفين أمن دوليين متأهبين للتدخل في جميع الأوقات	٦ موظفين دوليين و ٥ موظفين أمن دوليين متأهبين للتدخل في جميع الأوقات
توفير حماية مباشرة على مدار الساعة لكبار موظفي القوة والزوار من المسؤولين الرفيحي المستوى	توفير حماية مباشرة لكبار المسؤولين في القوة والمسؤولين الزائرين برتبة أمين عام مساعد وما فوقها	توفير حماية مباشرة لكبار المسؤولين في القوة والمسؤولين الزائرين برتبة أمين عام مساعد وما فوقها
تحديث تقييم المخاطر الأمنية على نطاق البعثة كاملة وفقاً لشرط الإبلاغ الإلزامي عن المخاطر الذي فرضته إدارة شؤون السلامة والأمن	تقييم المخاطر الأمنية محدث (يحدث مرتين في السنة)	تقييم المخاطر الأمنية محدث (يحدث مرتين في السنة)

الناتج	الناتج المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	الناتج المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
عقد دورات إعلامية لجميع أفراد القوة المؤقتة عن التوعية بالأمن وخطط الطوارئ	١٢ دورة	٢٠ دورة
تنظيم تدريب أمني تمهيدي وتدريبات/ تمارين أولية بشأن الحرائق لجميع الموظفين الجدد في القوة المؤقتة	٢٦ دورة تدريبية تمهيدية في مجال الأمن	٣٢ دورة تدريبية تمهيدية في مجال الأمن
إدارة المعلومات الأمنية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع بالتنسيق مع النظراء في القوة المؤقتة وفي الإدارات الأخرى ذات الصلة	تمرين واحد لجميع الموظفين للتأهب لمواجهة الحرائق	تمرين واحد لجميع الموظفين للتأهب لمواجهة الحرائق
إجراء تدريبات/اجتماعات لمراقبي المناطق	إعداد تقارير وإرشادات أمنية وما يتصل بها من معلومات	إعداد تقارير وإرشادات أمنية وما يتصل بها من معلومات
تنظيم دورات تدريبية بشأن نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية لجميع موظفي الأمم المتحدة في منطقة جنوب هر الليطاني	١٢ تدريباً/اجتماعاً	٤ دورات تدريبية في السنة
توفير الإشراف الأمني وخدمات لصيانة وتصلح جميع المعدات الأمنية في بوابات مقر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان	٢٤ جهازاً في ٧ بوابات	
نقل الركاب والشحنات داخل منطقة البعثة بواسطة وسائل النقل الجوي التي تملكها القوة	٩٠٠٠ راكب و ٢,٦ طن من الشحنات	
نقل الشحنات برا بالوسائل التجارية وعمر كبات القوة	١١٤٠ طناً من الشحنات	

الجدول ٥

الموارد البشرية: العنصر ٢، الدعم

الموظفون الدوليون							
وكيل الأمين العام - الأمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمه مجموعه الموظفين الوطنيين ^(١) المجموع							
الموظفون المدنيون							
الفريق المعني بالسلوك والانضباط							
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	٣	١	١	١	١	١	١
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(٢) للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	١	١	١	١	١	١	١
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(٢) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	-	-	-	-	-	-	-
صافي التغيير	-	-	-	-	-	-	-

الموظفون الدوليون							
وكيل الأمين العام - الأمين مد-٢ - ف-٥ - ف-٣ - الخدمة المجموع الموظفون الوطنيون ^١ المجموع							
الموظفون المدنيون							
الميدانية الفرعي							
صافي التغير							
٧	٢	٥	١	١	٣	-	-
٧	٢	٥	١	١	٣	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
قسم الأمن							
٧٢	٢٤	٤٨	٤٣	٣	٢	-	-
٧٢	٢٥	٤٧	٤٣	٢	٢	-	-
-	١	(١)	-	(١)	-	-	-
شعبة دعم البعثة							
مكتب مدير دعم البعثة							
٣٠	١٧	١٣	٦	١	٥	١	-
٥٦	٣٥	٢١	١٣	١	٦	١	-
٢٦	١٨	٨	٧	-	١	-	-
صافي التغير							
مكتب رئيس الخدمات الإدارية							
٢٠٨	١٣٨	٧٠	٤٥	١٣	١١	١	-
-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٠٨)	(١٣٨)	(٧٠)	(٤٥)	(١٣)	(١١)	(١)	-
صافي التغير							
مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل							
٥٧٩	٤٤٨	١٣١	٩٦	١٨	١٦	١	-
-	-	-	-	-	-	-	-
(٥٧٩)	(٤٤٨)	(١٣١)	(٩٦)	(١٨)	(١٦)	(١)	-
صافي التغير							
مكتب نائب مدير دعم البعثة							
-	-	-	-	-	-	-	-
٧٠٥	٥٣٥	١٧٠	١٢١	٢٦	٢٢	١	-
٧٠٥	٥٣٥	١٧٠	١٢١	٢٦	٢٢	١	-
صافي التغير							
خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإقليمية							
١٠٩	٥١	٥٨	٥٣	٣	١	١	-
١٠٩	٥٤	٥٥	٤٩	٣	٢	١	-
-	٣	(٣)	(٤)	-	١	-	-
صافي التغير							

الموظفون الدوليون								الموظفون المدنيون
المجموع	الموظفون الوطنيون ^(أ)	المجموع	الخدمية	الميدانية	الفرعي	العام - الأمين	وكيل الأمين	
العام - الأمين	العام المساعد	مد-١	ف-٤	ف-٥	ف-٣	الخدمية	المجموع	
المجموع، شعبة دعم البعثة								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤	٣٣	٣٥	٢٠٠	٢٧٢	٦٥٤	٩٢٦	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٣	٣٠	٣٠	١٨٣	٢٤٦	٦٢٤	٨٧٠	
صافي التغيير	(١)	(٣)	(٥)	(١٧)	(٢٦)	(٣٠)	(٥٦)	
المجموع الفرعي، العنصر ٢								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤	٣٧	٣٨	٢٤٣	٣٢٢	٦٨٠	١٠٠٢	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٣	٣٥	٣٣	٢٢٧	٢٩٨	٦٥١	٩٤٩	
صافي التغيير	(١)	(٢)	(٥)	(١٦)	(٢٤)	(٢٩)	(٥٣)	
الوظائف المؤقتة المعتمدة ^(ب) للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	-	-	١	١	١	٣	٣	
الوظائف المؤقتة المقترحة ^(ب) للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	-	-	-	-	-	-	-	
صافي التغيير	-	-	(١)	(١)	(١)	(٣)	(٣)	
المجموع، العنصر ٢								
الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٤	٣٨	٣٩	٢٤٤	٣٢٥	٦٨٠	١٠٠٥	
الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣	٣	٣٥	٣٣	٢٢٧	٢٩٨	٦٥١	٩٤٩	
صافي التغيير	(١)	(٣)	(٦)	(١٧)	(٢٧)	(٢٩)	(٥٦)	

(أ) تشمل هذه الوظائف الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تشمل هذه الوظائف من المساعدة المؤقتة العامة.

الفريق المعني بالسلوك والانضباط

الموظفون الدوليون: لم يطرأ أي تغيير صاف (تحويل ٣ وظائف مؤقتة من الرتبة ف-٤، ومن الرتبة ف-٢ ومن فئة الخدمة الميدانية إلى وظائف ثابتة)

٤٧ - يتمثل الدور الإقليمي الذي أُوكل إلى الفريق المعني بالسلوك والانضباط لدى القوة المؤقتة في تنفيذ استراتيجية للقضاء على سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالاعتماد على ثلاثة عناصر أساسية هي: أنشطة الوقاية، وأنشطة الإنفاذ، والأنشطة المتصلة بالتدابير الإصلاحية. ونظراً إلى أن المهام المتصلة بها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وإلى أن هذه المهام تُعتبر ذات طابع مستمر، يقترح تحويل ثلاث

وظائف مؤقتة يشغلها الموظفون المعنيون بالسلوك والانضباط (من الرتبة ف-٤، و ف-٢، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) إلى وظائف ثابتة.

قسم الأمن

الموظفون الدوليون: نقصان صاف قدره وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من الرتبة ف-٢ إلى فئة الخدمة الميدانية، وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)
الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة (تحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية)

٤٨ - يتولى قسم الأمن مسؤولية توفير الحماية المباشرة باستمرار لكبار المسؤولين في القوة والمسؤولين الرفيعي المستوى الذين يزورون البعثة؛ ورصد تقييم المخاطر الأمنية على نطاق البعثة كاملة؛ ورصد الخطة الأمنية للقوة؛ وإجراء تقييمات للتهديدات؛ وضمان الامتثال للسياسات والإجراءات العامة المتصلة بالسلامة من الحرائق. وفي سياق التوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي، يقترح تحويلوظيفتين لموظفين أمنيين (وظيفة برتبة ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) تبعاً إلى فئتي الخدمة الميدانية وفئة الوظائف الوطنية من الفئة الفنية. ومن شأن التحويل المقترح لهاتينوظيفتين أن يلبّي الاحتياجات المتعلقة بتعزيز المهام المتصلة بالسلامة من الحرائق ومهام التخطيط والتدريب في القوة.

٤٩ - ويقترح تحويل وظيفة من الرتبة ف-٢ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية للأسباب التالية: (أ) تعزيز الملاك الوظيفي التكميلي في مهام وحدة السلامة من الحرائق في مجال التخطيط؛ (ب) إنشاء هيكل لدائرة السلامة من الحرائق في القوة؛ (ج) تنظيم دورات تدريبية متخصصة للموظفين المشاركين في مكافحة الحرائق وضمان احترام البروتوكولات الملائمة المتصلة بالسلامة من الحرائق في جميع أنحاء منطقة العمليات. وسيقوم شاغل هذه الوظيفة بإعداد وتنسيق وإدارة جميع برامج السلامة من الحرائق والوقاية منها على مستوى القوة، وستتضمن مهامه التنسيق مع السلطات اللبنانية المعنية بالسلامة من الحرائق، وعرض خطط عن تقييم المخاطر التي قد تنجم عن الحرائق وخطط للتخفيف من حدتها. وسيكفل شاغل الوظيفة إجراء تدريب للتأهب لمواجهة الحرائق في كل منطقة من مناطق الإطفاء وكذلك إدارة شؤون المتعاقدين من القطاع الخاص المكلفين بصيانة نظم الإنذار بالحرائق ومعدات إطفاء الحرائق وفقاً لسياسة السلامة من الحرائق التي تنتهجها القوة المؤقتة.

٥٠ - وسيؤدي التحويل المقترح للوظيفة الأخرى من فئة الخدمة الميدانية، التي يشغلها موظف أمني، إلى وظيفة وطنية من الفئة الفنية إلى تعزيز القدرات الوطنية للقوة المؤقتة في

بمجال التخطيط والتدريب. وسيتولى شاغل الوظيفة مسؤولية: العمل على ضمان الحفاظ على الوثائق والسجلات الإلزامية لإدارة شؤون السلامة والأمن والإبلاغ عن احتياجاتها؛ والتقييد بالخطّة الأمنية ومعايير العمل الأمنية الدنيا للقوة؛ وتنسيق تنفيذ الجدول السنوي للتدريب على تغيير الموقع والإجلاء والتوعية الأمنية؛ وإعداد برنامج تدريبي لمراقبي أمن المناطق العاملين في القوة؛ وعن إجراء تدريبات عملية ونظرية مع كبار قادة القوة المؤقتة بشأن الخطّة الأمنية؛ وعن تنفيذ برنامج للتدريب على الأمن موجه لجميع الأزواج والمعالين من خلال سلسلة من الإحاطات التوعوية. وسيقوم شاغل الوظيفة أيضا بالاتصال والتنسيق مع السلطات الإدارية المحلية بشأن المسائل المتصلة بالأمن والتدريب.

شعبة دعم البعثة

٥١ - سعيًا إلى تحسين تقديم الخدمات وتحقيق التآزر عن طريق دمج ما يتصل بذلك من مهام إدارية ولوجستية ومالية، أجرت شعبة دعم البعثة استعراضاً داخلياً لهيكلها واحتياجاتها من الموظفين. ونتيجة لهذا الاستعراض وفي ضوء بدء العمل باستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وبنظام أوموجا، يقترح إعادة مواءمة هيكل الشعبة ليعكس احتياجاتها المتغيرة. وتشمل التغييرات الرئيسية في الأدوار ما يلي: (أ) إعادة توصيف المهام المنوطة بكل من رئيس خدمات الدعم المتكامل ورئيس الخدمات الإدارية ودمجها في دور موحد يسند إلى نائب مدير دعم البعثة الذي سيعتقل بالمسؤولية التشغيلية العامة عن الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكامل في القوة؛ (ب) دمج وترشيد مهام قسم الميزانية وقسم الشؤون المالية في إطار قسم موحد هو قسم الميزانية والشؤون المالية. وتنبع إعادة المواءمة والتغييرات الهيكلية من ضرورات تشمل ضمن ما تشمل الحاجة إلى تحسين هيكل الرصد والإبلاغ في القوة في المجالات المتعلقة بالشؤون المالية والشؤون اللوجستية وتقديم الخدمات، وإلى تبسيط وترشيد مختلف العمليات لجعلها متسقة مع بدء نظام أوموجا وتنفيذه.

٥٢ - سوف يتم استيعاب التغييرات المقترحة بملاك الموظفين بمكتب مدير دعم البعثة، والخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكامل عن طريق إلغاء الوظائف وتحويلها وإعادة انتدابها ونقلها، بما يحقق تخفيضاً صافياً في ملاك موظفي شعبة دعم البعثة قدره ٢٦ وظيفة دولية و ٣٠ وظيفة وطنية. وتوجز الفقرات ٥٣ إلى ٧٥ أدناه هذه التغييرات وتبينها. وقد تترتب تغييرات إضافية في مستويات الموارد، وبخاصة في المجالات المتعلقة بالشؤون المالية، وإدارة الأصول وسلسلة الإمدادات، بعد إكمال تحليل أثر التغيير، وتحديد الأدوار، والمواءمة التنظيمية وما يترتب على ذلك من عمليات إطلاق/تنفيذ/بدء تشغيل المشروع التجريبي لنظام أوموجا في القوة، اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

مكتب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ٨ وظائف (نقل ١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣ و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، وإلغاء وظيفة برتبة ف-٥، وتحويل وظيفة برتبة ف-٣ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: زيادة ١٨ وظيفة (نقل وظيفة من الفئة الوطنية و ١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٥٣ - سيضم مكتب مدير دعم البعثة، في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، المكتب المباشر للمدير، ووحدة الامتثال والرصد، ووحدة دعم البعثة/تخطيط السياسات وقسم الميزانية والشؤون المالية. وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين، المفصلة في الفقرتين ٥٤ و ٥٥ أدناه، ما يلي: (أ) تحويل وظيفة برتبة ف-٣ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية في وحدة الامتثال والرصد؛ (ب) إلغاء وظيفة كبير موظفي الميزانية (ف-٥) وتجميع/دمج قسم الشؤون المالية التابع للخدمات الإدارية مع قسم الميزانية ليُشكّل قسم الميزانية والشؤون المالية الجديد.

٥٤ - ويستجيب التحويل المقترح لوظيفة موظف إداري برتبة ف-٣ إلى وظيفة من فئة الخدمة الميدانية في وحدة الامتثال والرصد لضرورة الاستفادة تماما من الإصلاحات التي أدخلت مؤخرا على إدارة الموارد البشرية، من أجل تيسير التخطيط الفعال للقوى العاملة وعمليات إدارة تعاقب الموظفين وكفالة تحقيق توازن ملائم من منظور التسلسل الهيكلي ومن منظور التطوير الوظيفي على حد سواء.

٥٥ - وينبع الإلغاء المقترح لوظيفة كبير موظفي الميزانية (ف-٥) وتجميع/دمج ستة وظائف (١ ف-٤، و ١ من فئة الخدمة الميدانية و ٤ من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم الميزانية و ٢٧ وظيفة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٦ وظائف من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الفئة الفنية الوطنية و ١٧ من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم الشؤون المالية من القرار الذي اتخذته الإدارة بترشيد ومواءمة عمليات إدارة الموارد المالية والعمليات المحاسبية في إطار قسم واحد من أجل تحسين أنشطة الرصد والإبلاغ.

الخدمات الإدارية

الموظفون الدوليون: نقصان ٧٠ وظيفة (نقل ١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ١٣٨ وظيفة (نقل ٥ وظائف من الفئة الفنية الوطنية و ١٣٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٥٦ - بإعادة توصيف الخدمات الإدارية في القوة لتخضع لرقابة نائب مدير دعم البعثة وإشرافه، يَـزَمَع نقل مجموع ملاك الموظفين وقدره ٢٠٨ وظائف (١ مد-١، و ٤ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٤٥ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية و ٥ وظائف من الفئة الفنية الوطنية و ١٣٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى مكتب نائب مدير دعم البعثة. وترد تفاصيل إعادة توصيف مهام/إعادة تشكيل مختلف المكاتب التابعة للخدمات الإدارية تحت العنوان المتعلق بمكتب نائب مدير دعم البعثة الوارد أدناه.

خدمات الدعم المتكامل

الموظفون الدوليون: نقصان ١٣١ وظيفة (نقل ١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ١٥ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٩٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)

الموظفون الوطنيون: نقصان ٤٤٨ وظيفة (نقل ٥ وظائف من الفئة الفنية الوطنية و ٤٤٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٥٧ - بإعادة توصيف مهام خدمات الدعم المتكامل في القوة لتخضع لرقابة نائب مدير دعم البعثة وإشرافه، يَـزَمَع نقل مجموع ملاك الموظفين وقدره ٥٧٩ وظيفة (١ مد-١، و ٧ ف-٥، و ٩ ف-٤، و ١٥ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٩٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية، و ٥ وظائف من الفئة الفنية الوطنية و ٤٤٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى مكتب نائب مدير دعم البعثة. وترد تفاصيل إعادة توصيف مهام/إعادة تشكيل مختلف المكاتب التابعة لخدمات الدعم المتكامل تحت العنوان المتعلق بمكتب نائب مدير دعم البعثة الوارد أدناه.

مكتب نائب مدير دعم البعثة

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها ١٧٠ وظيفة (نقل ٢ مد-١، و ١٠ ف-٥، و ١٣ ف-٤، و ٢٦ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ١٣٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية؛ وإلغاء ١ مد-١، و ١٠ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١٣ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية؛ وإعادة انتداب وظيفتين برتبة ف-٣)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٥٣٥ وظيفة (نقل ٧ وظائف من الفئة الفنية الوطنية و ٥٥٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ وإلغاء ٢٦ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية؛ وإعادة انتداب وظيفة من الفئة الفنية الوطنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٥٨ - باستثناء الخدمات الإقليمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ستتم إعادة توصيف مهام الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المتكامل في القوة، لتخضع لرقابة نائب مدير دعم البعثة وإشرافه، في إطار متابعة التوصيات المقدمة إلى بعثات حفظ السلام الكبيرة، التي وردت في التقرير المرحلي السنوي الثالث عن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي (A/67/633). وتدعو الاستراتيجية إلى عدة أمور منها إنشاء وظيفتين لمدير دعم البعثة ونائبه بغرض إتاحة المزيد من الاتساق في المهام الإدارية ومهام الدعم في الميدان، والمزيد من الفعالية في استخدام الموارد المتاحة، بما في ذلك تطوير التعاون بين البعثات والقدرة على الاستفادة من الخبرات المكتسبة حتى الآن في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي ومكتب الدعم المشترك في الكويت.

٥٩ - وسيتكون مكتب نائب مدير دعم البعثة المقترح من المكتب المباشر لنائب مدير دعم البعثة، ووحدة التدريب المتكامل، وشؤون الموظفين المدنيين، وشؤون المشتريات، والخدمات العامة، وشؤون إدارة الممتلكات، وشؤون التوريد، والشؤون الطبية، ومراقبة التحركات، والشؤون الهندسية، وقسمي النقل والطيران والمركز المشترك للعمليات اللوجستية. وترد تفاصيل إعادة تشكيل ملاك الموظفين الحالي في هذه الوحدات التنظيمية والتغييرات التي أدخلت عليها في الفقرات من ٦٠ إلى ٧٣ الواردة أدناه.

٦٠ - وسيتاح للمكتب المباشر لنائب مدير دعم البعثة ملاك موظفين يشمل ١١ وظيفة (١ مد-١، و ١٠ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٢ من فئة الخدمة الميدانية و ٥ من فئة الخدمات العامة الوطنية) سيجري شغلها عن طريق إعادة توصيف وظيفة رئيس خدمات الدعم المتكامل (مد-١) ليصبح نائبا لمدير دعم البعثة، وإعادة انتداب وظيفة نائب رئيس (ف-٥) وثلاث وظائف مساعد إداري (١ من فئة الخدمة الميدانية و ٢ من فئة الخدمات

العامة الوطنية) من مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل ونقل وظيفة مستشار موظفين (ف-٤)، ووظيفة مساعد إداري (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتي مساعد لشؤون الرعاية الاجتماعية (من فئة الخدمات العامة الوطنية) ووظيفة مساعد فريق (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من مكتب رئيس الخدمات الإدارية. ويقترح إلغاء الوظيفتين المتبقيتين وهما وظيفة رئيس الخدمات الإدارية (مد-١) ووظيفة مساعد مستشار الموظفين (من فئة الخدمة الميدانية). ويقترح أيضا إلغاء وظيفة موظف لوجستيات (ف-٣) في مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل. ونتيجة لإعادة توصيف مهام الشعبة وإعادة تنظيمها، يقترح إلغاء مكنتي رئيس الخدمات الإدارية ورئيس خدمات الدعم المتكامل.

٦١ - وتشمل التغييرات المتعلقة بالخدمات الإدارية، بالإضافة إلى إعادة توصيف المهام وما يترتب عليها من إلغاء لمكتب رئيس الخدمات الإدارية، ما يلي: (أ) النقل الكامل لوحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بجميع ملاك موظفيها إلى عنصر العمليات في ضوء مسؤوليات الرقابة والإشراف التي يضطلع بها نائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية في الوحدة؛ (ب) تجميع/دمج كامل ملاك الموظفين والمهام في قسم الشؤون المالية لتتبع قسم الميزانية والشؤون المالية الجديد تحت المسؤولية الرقابية والإشرافية المباشرة المنوطة بمدير دعم البعثة؛ (ج) إلغاء وظيفتي مساعد للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة مدير قاعدة البيانات (من فئة الخدمة الميدانية) في قسم شؤون الموظفين المدنيين؛ (د) إلغاء وظيفة مساعد لشؤون المشتريات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم المشتريات؛ (هـ) نقل وظيفة موظف لشؤون الاستلام والتفتيش (ف-٣) و ٧ وظائف مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش (من فئة الخدمات العامة الوطنية) من قسم الخدمات العامة إلى قسم إدارة الممتلكات؛ (و) إلغاء ٥ وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش، ووظيفة مساعد فريق في وحدة السفر والتأشيرات والشحن و ٣ وظائف عامل صيانة في وحدة إدارة المرافق) في قسم الخدمات العامة.

٦٢ - وعلى النحو المذكور في الفقرة ٦١ الواردة أعلاه، ينبع النقل المقترح لوحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بكامل ملاك موظفيها (١ ف-٤، و ١ ف-٢، و ١ من الفئة الفنية الوطنية، و ١ من الفئة الفنية الوطنية، و ١ من فئة الخدمات العامة الوطنية) من عنصر الدعم إلى عنصر العمليات من القرار المتخذ بمواءمة الموارد المدنية والعسكرية للقوة وتحقيق الاستفادة القصوى من قدرات عنصرها المدني تحت المسؤولية الرقابية والإشرافية لنائب رئيس البعثة/مدير الشؤون السياسية والمدنية.

٦٣ - ويستند في اقتراح نقل ملاك الموظفين في قسم الشؤون المالية، الذي يتألف من ٢٧ وظيفة (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ٦ من فئة الخدمة الميدانية، و ١ من الفئة الفنية الوطنية و ١٧ وظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية)، ودمج مهامه مع مهام قسم الميزانية تحت إشراف مدير دعم البعثة إلى القرار المتخذ بدمجه بغرض ترشيد ومواءمة إدارة الموارد المالية والعمليات المحاسبية في إطار قسم واحد للميزانية والشؤون المالية، وتحسين أنشطة الرصد والإبلاغ. وفي الوقت نفسه، ونظرا لترشيد المهام ودمجها، يقترح إلغاء وظيفة مساعد مالي (من فئة الخدمة الميدانية) وإعادة انتداب موظف للشؤون المالية (ف-٣) إلى قسم الشؤون المدنية.

٦٤ - ويقترح، في قسم شؤون الموظفين المدنيين، إلغاء وظيفتي مساعد للموارد البشرية (من فئة الخدمة الميدانية) ووظيفة مدير قاعدة البيانات (من فئة الخدمة الميدانية). ويراعي في الإلغاء المقترح عبء العمل الحالي وإعادة توزيع المهام، ومزيد من أوجه الكفاءة التي ازدادت بين الموظفين المتبقين في هذا القسم.

٦٥ - ويقترح، في قسم المشتريات، إلغاء وظيفة مساعد لشؤون المشتريات (من فئة الخدمات العامة الوطنية) نظرا لانخفاض عبء العمل المتعلق بشراء السلع والخدمات وازدياد كفاءة الموظفين الحاليين في تنفيذ مهامهم.

٦٦ - ويقترح، في قسم الخدمات العامة، نقل ملاك الموظفين في وحدة الاستلام والتفتيش ومهامهم إلى قسم إدارة الممتلكات، استنادا إلى نتائج التحليل الذي أجرته شركة "لين سيكس سيغما" Lean Six Sigma لعمليات القوة المؤقتة. وبناء على ذلك، يقترح نقل وظيفة موظف لشؤون الاستلام والتفتيش (ف-٣) و سبعة يشغل كل منها وظائف مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش (من فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى قسم إدارة الممتلكات. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إلغاء وظيفة مساعد لشؤون الاستلام والتفتيش (من فئة الخدمات العامة الوطنية). ونظراً للاستعانة بمصادر خارجية لإنجاز خدمات صيانة الأرضيات وما يترتب على ذلك من انخفاض في عبء العمل في وحدة إدارة المرافق في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، علاوة على انخفاض عبء العمل في وحدة السفر والتأشيرات والشحن، يقترح إلغاء أربع وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية (وظيفة مساعد فريق في وحدة السفر والتأشيرات والشحن و ٣ وظائف يشغل كل منها مساعد لشؤون الصيانة في وحدة إدارة المرافق).

٦٧ - وبالإضافة إلى إعادة توصيف مكتب رئيس خدمات الدعم المتكامل وما يترتب على ذلك من إلغاء له، يزمع إجراء تغييرات في ملاك موظفي أقسام إدارة الممتلكات والإمدادات

والخدمات الطبية ومراقبة الحركة والقسم الهندسي، وقسمي النقل والطيران، ومركز العمليات اللوجستية المشتركة على النحو التالي: (أ) إلغاء وظيفة واحدة لموظف مراقبة الممتلكات والجرد (فئة الخدمة الميدانية) ووظيفتي مساعد لشؤون التصرف في الأصول (فئة الخدمة العامة الوطنية) في قسم إدارة الممتلكات، ونقل وظيفة واحدة لموظف استلام وتفتيش (ف-٣) وسبع وظائف لمساعد استلام وتفتيش (فئة الخدمة العامة الوطنية) من وحدة الاستلام والتفتيش التابعة لقسم الخدمات العامة؛ (ب) إلغاء وظيفة موظف معني بالوقود (فئة الخدمة الميدانية) في قسم الإمدادات؛ (ج) إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف طبي (ف-٣) إلى مكتب الشؤون المدنية ووظيفة صيدي (موظف فني وطني) إلى مكتب رئيس البعثة/قائد القوة من قسم الخدمات الطبية؛ (د) إلغاء وظيفة لموظف مراقبة التحركات (الخدمة الميدانية) في قسم مراقبة الحركة ونقل ثلاث وظائف مساعد لغوي (فئة الخدمات العامة الوطنية) من المركز المشترك للعمليات اللوجستية إلى قسم مراقبة الحركة؛ (هـ) إلغاءوظيفتين يشغل كل منهما موظف إدارة مرافق (فئة الخدمة الميدانية) و ٣ وظائف بناء (الخدمة العامة الوطنية) في القسم الهندسي، ونقل ثلاث وظائف في وحدة الإدارة البيئية (١ ف-٤، ووظيفة من الفئة الفنية الوطنية، ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) من القسم الهندسي إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإقليمية؛ (و) إلغاء وظيفة مساعد لشؤون اللوجستيات (فئة الخدمة الميدانية) و ١٠ وظائف يشغل كل منها مساعد لغوي (فئة الخدمات العامة الوطنية) في المركز المشترك للعمليات اللوجستية ونقل ثلاث وظائف يشغل كل منها سائق/مساعد لغوي من نفس المركز إلى قسم مراقبة الحركة، وإعادة ندب وظيفتين يشغل كل منهما مساعد لغوي (فئة الخدمات العامة الوطنية) من المركز ذاته إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإقليمية؛ (ز) إلغاء وظيفة كبير موظفي النقل (ف-٥)، ووظيفتين يشغل كل منهما مساعد لشؤون النقل (فئة الخدمة الميدانية) وخمس وظائف لمساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة الوطنية) في قسم النقل.

٦٨ - وفي قسم إدارة الممتلكات، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لموظف مراقبة الممتلكات والجرد (فئة الخدمة الميدانية)، ووظيفتي مساعدين لشؤون التصرف في الأصول (فئة الخدمات العامة الوطنية) عقب إعادة تنظيم المسؤوليات داخل القسم. وعلاوة على ذلك، يقترح نقل وظيفة موظف لشؤون الاستلام والتفتيش (ف-٣) وسبع وظائف مساعدين لشؤون الاستلام والتفتيش (فئة الخدمات العامة الوطنية) من وحدة الاستلام والتفتيش التابعة لقسم الخدمات العامة، بناء على قرار نقل الوحدة وظيفيا إلى قسم إدارة الممتلكات، الناتج عن توصية بتبسيط عملية القوة المؤقتة ذات الصلة بناء على تحليل لين سيكس سيغما Lean Six Sigma.

٦٩ - وفي قسم الإمدادات، يقترح إلغاء وظيفة الموظف المعني بالوقود (فئة الخدمة الميدانية) نتيجة لخطة إعادة هيكلة القسم من أجل جمع المسؤوليات الرئيسية عن الميزانية، والمحاسبة، والتحقق من فواتير وحدات حصص الإعاشة والوقود والإمدادات العامة، مركزيا في خلية واحدة نظرا لكون الوظيفة ظلت شاغرة منذ تموز/يوليه ٢٠١٢.

٧٠ - وفي قسم الخدمات الطبية، تقترح إعادة ندب وظيفة واحدة لموظف طبي (ف-٣) إلى مكتب الشؤون المدنية ووظيفة صيدلي (موظف فني وطني) إلى مكتب قائد القوة نتيجة لاستعراض هيكل الملاك الوظيفي للقسم ولما قطعت به الإدارة العليا من أن بوسع القسم تسيير أعماله بفعالية بالاستعانة بأربعة (٤) موظفين دوليين وستة (٦) موظفين وطنيين.

٧١ - وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، أبرمت القوة عقدا خاصا بسفينة ساحلية (عبارة ركاب/سيارات) لنقل الأفراد العسكريين بين ميناء الناقورة وميناء بيروت عند انتشارهم وتناوبهم وإعادتهم إلى الوطن. ومن المتوقع أن يحسّن هذا الترتيب أمن القوات بتقليل الاحتياج إلى نقل القوات من خلال طريق إمداد رئيسي واحد، وسيستتبع في الوقت نفسه عبء عمل إضافي متعلق بالنقل البري من ميناء بيروت إلى مطار رفيق الحريري الدولي ببيروت. وبناء على ذلك، تقترح زيادة عدد موظفي قسم مراقبة الحركة عن طريق إعادة ندب ثلاث وظائف لمساعدين لغويين (فئة الخدمة العامة الوطنية) إلى ذلك القسم كسائقين. وفي الوقت نفسه، ونظرا لإعادة تشكيل الملاك الوظيفي داخل القسم، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد مراقبة الحركة (فئة الخدمة الميدانية).

٧٢ - وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢، يتوقع أن يكمل القسم الهندسي إنشاء وبناء ٦٣ موقعا عسكريا في جميع أنحاء منطقة العمليات. وفي الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، سيكون محور عمله مرتبطا بأنشطة الصيانة، ولا سيما تحسين هياكل الدعم الأساسية وإكمال مشاريع الهياكل الأساسية الجارية المتعلقة بالتوسع السابق للقوة المؤقت. وبالنظر إلى انخفاض عبء العمل في القسم، يقترح إلغاء وظيفتين لمسؤول إدارة المرافق ومساعد إدارة المرافق (فئة الخدمة الميدانية) وثلاث وظائف لعمال بناء (الخدمة العامة الوطنية) في القطاعين الشرقي والغربي؛ وبالإضافة إلى ذلك، وأخذا في الاعتبار سياسة المقر بشأن التسلسل الإداري لوحدات الإدارة البيئية في جميع بعثات حفظ السلام، واستنادا إلى قرار الإدارة العليا للقوة المؤقتة بجمع مكاتب الدعم تحت هيكل إدارة واحد، يقترح نقل ملاك الموظفين بالكامل (١ ف-٤)، وموظف فني وطني ووظيفة من فئة الخدمات العامة الوطنية) ومهام الوحدة من القسم الهندسي إلى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإقليمية.

٧٣ - ومنذ نقل المسؤولية إلى مركز العمليات اللوجستية المشترك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعيد تنظيم عملية تقديم خدمات الدعم اللغوي من أجل تحسين ناتج العمليات وتحقيق مكاسب نتيجة زيادة الكفاءة والاستجابة لتوصيات مراجعي الحسابات. وأدى تحسّن مستويات خدمات الدعم اللغوي الذي يوفره موظفون متخصصون، بما في ذلك وضع قائمة باحتياطي العاملين في مقر القوة توفر تغطية على مدار الساعة وطيلة الأسبوع، والنظر في جمع الخدمات المشتركة لتتواءم مع وتيرة العمليات، وإعادة أكثر من ١ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، إلى انخفاض في عبء العمل وملاك الموظفين. وبناء على ذلك، يقترح تخفيض الملاك الوظيفي لمركز العمليات اللوجستية المشتركة بإلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون اللوجستيات (فئة الخدمة الميدانية) و ١٠ وظائف لمساعدين لغويين (فئة الخدمات العامة الوطنية). وبالإضافة إلى ذلك، وتوطئة لجمع مهام وحدة الإدارة البيئية لتندرج تحت الخدمات الإقليمية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يُزعم إعادة ندبوظيفتين يشغل كل منهما مساعد لغوي (فئة الخدمات العامة الوطنية) من أجل الاضطلاع بمهام مساعدين لشؤون البيئة. وبإدخال سفينة ساحلية (عبارة ركاب/سيارات) الخدمة، يُزعم نقل ثلاث وظائف لمساعدين لغويين/سائقين (فئة الخدمات العامة الوطنية) إلى قسم مراقبة الحركة.

٧٤ - وفي قسم النقل، يقترح إلغاء وظيفة كبير موظفي النقل (ف-٥)، أخذاً في الاعتبار أنها ظلت شاغرة لأكثر من عامين، وأن واجبات ومسؤوليات كبير موظفي النقل تم استيعابها واضطلع بها كبار الموظفين في القسم. ونظراً لتحويل مهام وحدة مخازن النقل إلى مهام مركزية تابعة لمخزن مركزي وانخفاض عبء عمل قسم النقل نتيجة إعادة توزيع مهامه، يُزعم خفض ملاكه الوظيفي بقدر أكبر من خلال إلغاءوظيفتين يشغل كل منهما مساعد شؤون نقل (فئة الخدمة الميدانية) وخمس وظائف لمساعدين إداريين (فئة الخدمات العامة الوطنية).

خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإقليمية

الموظفون الدوليون: انخفاض صاف قدره ٣ وظائف (إلغاء ٣ وظائف من فئة الخدمة الميدانية وتحويل وظيفة من فئة الخدمة الميدانية ونقل وظيفة برتبة ف-٤)

الموظفون الوطنيون: زيادة صافية قدرها ٣ وظائف (إلغاءوظيفتين وطنيتين من فئة الخدمات العامة الوطنية، وتحويل وظيفة إلى الفئة الفنية الوطنية، ونقل وظيفة واحدة لموظف فني وطني ووظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة الوطنية وإعادة ندبوظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية)

٧٥ - تتولى خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإقليمية مسؤولية تركيب وتشغيل وصيانة الهياكل الأساسية للاتصالات ونظمها في جميع مناطق عمليات القوة، بما فيها المحطات الطرفية، والمقسمات الهاتفية، وأجهزة تقوية وإعادة الإرسال، ووصلات الاتصال التي تعمل بالموجات المتناهية القصر، واستديوهات البث الإذاعي والترحيل اللاسلكي؛ وتشغيل شبكات تكنولوجيا المعلومات وهياكلها الأساسية وصيانتها وإصلاحها؛ وتطوير التطبيقات؛ وكفالة أمن الشبكات؛ ومراقبة الدخول وسلامة البيانات؛ وإدارة نظم التطبيقات وقواعد البيانات، ودعم المستخدمين وتدريبهم. ووفقا للسياسات البيئية لحفظ السلام وقرار إدماج التدابير البيئية في جميع مراحل أنشطة القوة من أجل حماية الصحة البشرية والموارد الطبيعية، يقترح نقل الوظائف من وحدة الإدارة البيئية التابعة للقسم الهندسي، التي تتألف من وظيفة موظف للشؤون الهندسية (ف-٤)، ووظيفة مساعد للشؤون الهندسية (موظف فني وطني) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (من فئة الخدمات العامة الوطنية). وعلاوة على ذلك، يُزعم نقل وظيفتين يشغل كل منهما مساعد لغوي (فئة الخدمات العامة الوطنية) من المركز المشترك للعمليات اللوجستية لإجراء التقييمات البيئية المستمرة في جميع مواقع البعثة ومراقبتها، وبالتالي خفض أثر أنشطة القوة المؤقتة على البيئة في البلد بأقصى قدر ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ومع انخفاض عبء عمل وحدة إدارة الأصول المتصل بجمع وحدات التخزين، وإدارة الأصول، وتخزين البضائع الثقيلة وخدمة العملاء، يقترح إلغاء الوظائف الثلاث من فئة الخدمة الميدانية (مساعد إداري، ومساعد لشؤون الجرد والإمدادات، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات)، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة الوطنية (مساعد لشؤون الصيانة). وبالإضافة إلى ذلك، يُزعم تحويل وظيفة واحدة لفني اتصالات سلكية ولاسلكية (فئة الخدمة الميدانية) إلى وظيفة من الفئة الفنية الوطنية في قسم الاتصالات كجزء من العملية العامة لتحويل الوظائف الدولية إلى وظائف وطنية. واستنادا إلى نطاق عبء العمل وطبيعة المهام، فقد تقرر أنه من الممكن تحديد المرشحين الوطنيين الذين يتوافر لديهم مستوى كافٍ من الخبرة والمعرفة للاضطلاع بمهام موظف تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً - الموارد المالية

ألف - لمحة عامة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة. وتمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه)

الفئة	النفقات (٢٠١٢/٢٠١١)	المخصصات (٢٠١٣/٢٠١٢)	تقديرات التكلفة (٢٠١٤/٢٠١٣)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)=(٣)-(٢)	(٥)=(٤)÷(٢)
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة					
المراقبون العسكريون	-	-	-	-	-
الوحدات العسكرية	٢٩٦ ٦٥١,٧	٢٩١ ٩٤٧,٧	٢٦٠ ١١٩,٧	(٣١ ٨٢٨,٠)	(١٠,٩)
شرطة الأمم المتحدة	-	-	-	-	-
وحدات الشرطة المشكلة	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي	٢٩٦ ٦٥١,٧	٢٩١ ٩٤٧,٧	٢٦٠ ١١٩,٧	(٣١ ٨٢٨,٠)	(١٠,٩)
الأفراد المدنيون					
الموظفون الدوليون	٦٧ ٤٠٥,٥	٦٢ ٢٥٤,٨	٦٣ ٠٢٨,٣	٧٧٣,٥	١,٢
الموظفون الوطنيون	٤٤ ٧٦٦,٩	٣٨ ٧٢٩,٩	٣٣ ٣٤٢,٠	(٥ ٣٨٧,٩)	(١٣,٩)
متطوعو الأمم المتحدة	-	-	-	-	-
المساعدة العامة المؤقتة	٥١٤,٠	٥٦٦,٩	-	(٥٦٦,٩)	(١٠٠,٠)
المجموع الفرعي	١١٢ ٦٨٦,٤	١٠١ ٥٥١,٦	٩٦ ٣٧٠,٣	(٥ ١٨١,٣)	(٥,١)
التكاليف التشغيلية					
الأفراد المقدمون من الحكومات	-	-	-	-	-
مراقبو الانتخابات المدنيون	-	-	-	-	-
الخبراء الاستشاريون	٢٤٧,٦	-	٦٣,٦	٦٣,٦	-
السفر في مهام رسمية	١ ١٠٦,٠	١ ٠٩٠,٤	٩١٣,٤	(١٧٧,٠)	(١٦,٢)
المرافق والهياكل الأساسية	٥٧ ١٦٧,١	٥٢ ٢٩٧,٧	٤٧ ٥١٥,٢	(٤ ٧٨٢,٥)	(٩,١)
النقل البري	٩ ٨٢٨,٨	٨ ٥٦١,٩	٨ ٢١٩,٦	(٣٤٢,٣)	(٤,٠)
النقل الجوي	٦ ١٧١,٦	٦ ٥١٥,٤	٦ ٠٥٦,٨	(٤٥٨,٦)	(٧,٠)
النقل البحري	٢٨ ٧٥١,٤	٣١ ٧٩٢,٩	٣٧ ٤٩٥,٥	٥ ٧٠٢,٦	١٧,٩
الاتصالات	١٦ ٩٣٤,٦	١٤ ٢٣٩,٧	١٣ ١٦٩,٧	(١ ٠٧٠,٠)	(٧,٥)
تكنولوجيا المعلومات	٣ ٩٠٦,٨	٢ ٨٨١,٩	٣ ٥٣٦,٢	٦٥٤,٣	٢٢,٧
الخدمات الطبية	٤ ٤٨٦,٧	٤ ١٨٤,٧	٣ ٨٥٣,٨	(٣٣٠,٩)	(٧,٩)
المعدات الخاصة	٣ ٧٣٠,٦	٤ ٨٣٩,٦	٣ ٣٥١,٩	(١ ٤٨٧,٧)	(٣٠,٧)

الفئة	النفقات (٢٠١٢/٢٠١١)	المخصصات (٢٠١٣/٢٠١٢)	تقديرات التكلفة (٢٠١٤/٢٠١٣)	الفرق	
				المبلغ	النسبة المئوية
(١)	(٢)	(٣)	(٤) = (٣) - (٢)	(٥) = (٤) ÷ (٢)	
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	٣ ١٣٤,٤	٣ ٦٠٦,٥	٣ ٣٩٣,١	(٢١٣,٤)	(٥,٩)
مشاريع الأثر السريع	٤٩٩,٥	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	-	-
المجموع الفرعي	١ ٣٥ ٩٦٥,١	١ ٣٠ ٥١٠,٧	١ ٢٨ ٠٦٨,٨	(٢ ٤٤١,٩)	(١,٩)
إجمالي الاحتياجات	٥٤٥ ٣٠٣,٢	٥٢٤ ٠١٠,٠	٤٨٤ ٥٥٨,٨	(٣٩ ٤٥١,٢)	(٧,٥)
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٣ ٣٧٥,٢	١١ ١١٥,٦	١١ ١٥٧,٠	٤١,٤	٠,٤
صافي الاحتياجات	٥٣١ ٩٢٨,٠	٥١٢ ٨٩٤,٤	٤٧٣ ٤٠١,٨	(٣٩ ٤٩٢,٦)	(٧,٧)
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	-
مجموع الاحتياجات	٥٤٥ ٣٠٣,٢	٥٢٤ ٠١٠,٠	٤٨٤ ٥٥٨,٨	(٣٩ ٤٥١,٢)	(٧,٥)

باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

٧٦ - فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات ^(١)	١ ٦ ٩٥٨,٢
المجموع	١ ٦ ٩٥٨,٢

(أ) يشمل الأراضي وأماكن العمل المقدمة من الحكومة المضيفة، ومن بينها دار القوة في بيروت، ومركز إجلاء في صور، ومكاتب مراقبة التحركات في المطار والميناء، ومقر القوة في الناقورة ومواقع عسكرية وكذلك الخدمات، والمبالغ المستردة من ضريبة القيمة المضافة والإعفاءات الجمركية.

جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

٧٧ - تراعى في تقديرات التكلفة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ المبادرات التالية المتعلقة بزيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	الوفورات	المشروع
السفر لتناوب الوحدات العسكرية	٨٧٨,٦	خفض تكاليف تناوب القوات بنسبة ٥ في المائة من خلال استخدام أوسع للرحلات الجوية المستأجرة واستخدام عبارة الركاب/السيارات الموجودة في الناقورة
النقل الجوي	٤٨٣,٢	خفض عدد ساعات الطيران بـ ٢٠٠ ساعة من ١ ٨٠٠ ساعة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١ ٦٠٠ ساعة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بالنسبة لأسطول طائرات الهليكوبتر من خلال مراجعة مسالك التدريب وخفض عدد كبار الشخصيات والوفود الأخرى المنقولة جوا
وقود المولدات الكهربائية	٩٠٦,٢	خفض استهلاك وقود المولدات الكهربائية بنسبة ٥ في المائة (١,٠ مليون لتر)، من ١٩,٤ مليون لتر في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢ إلى ١٨,٤ مليون لتر في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
قطع غيار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٥٥,٢	تطبيق نسبة ٢,٥ في المائة من قيمة المخزون من أجل قطع غيار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مقارنة بنسبة ٣ في المائة المطبقة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
السفر في مهام رسمية، لغير أغراض التدريب	٣٥,٢	الجمع بين مهام سفر الأفراد العسكريين داخل منطقة البعثة، مما يؤدي إلى خفض تسفيرة الأفراد العسكريين لأغراض الحراسة والاتصال من ١ ٥٠٠ تسفيرة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١ ٤٢٥ تسفيرة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤
السفر في مهام رسمية تتعلق بالتدريب	٨٩,٠	عن طريق زيادة تدابير التدريب الداخلية والإقليمية وعلى شبكة الإنترنت مما يؤدي إلى انخفاض بنسبة ١٧ في المائة عن المبلغ المعتمد للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣
المجموع	٢ ٥٤٧,٤	

دال - عوامل الشغور

٧٨ - تُراعى في تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ العوامل التالية المتعلقة بتأخر النشر/الشغور:

(النسبة المئوية)

النسبة الفعلية للفترة	النسبة المدرجة في الميزانية	النسبة المتوقعة للفترة	الفئة
٢٠١٢/٢٠١١	للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			
٢٠,٠	٢٠,٠	٢٦,٥	الوحدات العسكرية
الموظفون المدنيون			
٥,٩	١٠,٠	٥,٠	الموظفون الدوليون
			الموظفون الوطنيون
١٧,٢	٢٠,٠	١٠,٠	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية
٨,٧	٩,٠	٨,٠	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة

٧٩ - يُراعى في عامل تأخير النشر المقترح، الذي تبلغ نسبته ٢٦,٥ في المائة بالنسبة لأفراد الوحدات العسكرية، دراسة القدرات العسكرية، وتقييم إمكانية ضبط عدد أفراد القوات في حدود القوام المأذون به البالغ ١٥ ٠٠٠ فرد، والحالة السائدة على أرض الواقع وعدد من الملاحظات الواردة في دراسة القدرات العسكرية التي تسهم في خفض حجم القوة دون تقليص قدرتها. وتستند عوامل الشغور المقترحة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٣ بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين إلى أنماط شغل الوظائف في الآونة الأخيرة، ومتوسط معدلات الشغور الفعلية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وصافي الحد من مستويات ملاك الموظفين المدنيين بما يعادل ٤٤ وظيفة ثابتة ومؤقتة (٢١ دولية و ٢٣ وطنية).

هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية ومعدات الاكتفاء الذاتي

٨٠ - يستند في تقدير الاحتياجات من الموارد اللازمة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى معدلات السداد الموحدة المتعلقة بتكاليف المعدات الرئيسية (عقد إيجار شامل للخدمات) ومعدات الاكتفاء الذاتي، وتقدر الاحتياجات بمبلغ مجموعه ٦٠٠ ٢٣٤ ٩٧ دولار، موزع على النحو التالي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ المقدّر
المعدات الرئيسية	
الوحدات العسكرية	٦٣ ٩٠٨,٠
المجموع الفرعي	٦٣ ٩٠٨,٠
الاكتفاء الذاتي	
المرافق والمباني الأساسية	٢٠ ٢٣٨,٩
الاتصالات	٦ ٩٩٦,٢
الخدمات الطبية	٢ ٧٣٩,٦
المعدات الخاصة	٣ ٣٥١,٩
المجموع الفرعي	٣٣ ٣٢٦,٦
المجموع	٩٧ ٢٣٤,٦
العوامل المتعلقة بالبعثة	النسبة المئوية
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة	
عامل الظروف البيئية القاسية	٠,٦
عامل الظروف التشغيلية المكثفة	٠,٨
عامل الأعمال العدائية/التخلي الاضطراري	٣,١
باء - العوامل المنطبقة على بلد الموطن	
عامل النقل الإضافي	٤,٠-٠,٠

واو - التدريب

٨١ - تقدر الاحتياجات من الموارد اللازمة للتدريب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ المقدّر	الفئة
	الاستشاريون
٦٣,٦	استشاريو التدريب
	السفر في مهام رسمية
٣٨٨,٧	السفر في مهام رسمية، التدريب
	الولائم والخدمات والمعدات الأخرى
٥٤٧,٧	رسوم ولوازم وخدمات التدريب
١٠٠٠,٠	المجموع

٨٢ - وفيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مقارنة مع الفترات السابقة:

(عدد المشاركين)

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	النسبة المقررة	
للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤	للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣	للفترة ٢٠١١/٢٠١٢	
١١ ١٥٦	٢ ٢٠٣	١٠ ٦٠٦	٩١٨	١٠ ٢٢	١١ ٧٢	١٠ ٨٩	١٠ ٣٤	١١ ٩٤	التدريب الداخلي
٢٨	١٥	٥	٣٤	٦٤	٢٦	٨٨	١٠ ٤	٧٨	التدريب الخارجي ^٥
١١ ١٨٤	٢ ٢١٨	١٠ ٦١١	٩٥٢	١٠ ٨٦	١١ ٩٨	١١ ٧٧	١١ ٣٨	١٢ ٧٢	المجموع

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وخارج منطقة البعثة.

٨٣ - ويركز أساسا البرنامج التدريبي المقرر للقوة المؤقتة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على برامج التدريب الداخلي لما مجموعه ١٦٣ ١٣ فردا والتدريب الخارجي لما يصل عدده إلى ١٥٠ فردا. ومن بين ما مجموعه ٢١٧ دورة تدريبية (١١٩ دورة داخلية و ٩٨ دورة خارجية)، تُكرس الدورات التدريبية الإلزامية الخاصة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتوعية بالفروق بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لنحو ١٢ ٠٠٠ فرد عسكري ومدني، وفي الوقت نفسه ستنظم لمن تبقى من الأفراد المتعين تدريبهم دورات الغرض منها تعزيز المهارات القيادية والإدارية والتنظيمية والمهارات الفنية والتقنية. وستجري البرامج التدريبية في مجالات الإدارة، والميزنة والمالية، والعمليات الجوية، والشؤون السياسية والمدنية،

ونظم المعلومات، والاتصالات، وإدارة/تطوير الموارد البشرية، وإدارة المشتريات/العقود، وإدارة الإمدادات/الممتلكات، والأمن والشؤون الهندسية.

زاي - خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها

٨٤ - تقدر الاحتياجات من الموارد المتعلقة بخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بما يلي:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	
خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها	١ ٢١٥,٤

٨٥ - يغطي الاعتماد المقدر بمبلغ ١ ٢١٥ ٤٠٠ دولار والمرصود لفريق الأمم المتحدة لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام تكاليف أربعة موظفين دوليين و ٦ موظفين تعاقديين وطنيين وما يتصل بذلك من تكاليف النقل والسفر في إطار اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعم الأنشطة المتعلقة بالألغام التي تضطلع بها القوة المؤقتة داخل منطقة العمليات والمساعدة على إنجاز تلك الأنشطة. وفي هذا الصدد، يعمل فريق الدعم مع نائب قائد القوة المؤقتة ومع الجيش لتوفير الدعم للتدريب على مرحلة ما قبل التصديق، والتصديق، ومراقبة ضمان الجودة، وتقديم المشورة الفنية وجلسات الإحاطة بشأن السلامة، على النحو المطلوب. ويضمن فريق الدعم أيضا تنفيذ جميع إجراءات القوة المؤقتة المتعلقة بالألغام وفقا للمعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ذات الصلة، وإجراءات التشغيل الموحدة، وبالتالي ضمان تنفيذ عمليات آمنة وفعالة. وسيتم توفير الدعم لتطهير مواقع القنابل العنقودية دعما لعمليات القوة المؤقتة في جنوب لبنان.

حاء - مشاريع الأثر السريع

٨٦ - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد المتعلقة بمشاريع الأثر السريع للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، مقارنة بالفترات السابقة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (الاحتياجات الفعلية)	٤٩٩,٥	٢٦
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (الاحتياجات المعتمدة)	٥٠٠,٠	٢٥
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (الاحتياجات المقترحة)	٥٠٠,٠	٢٥

٨٧ - ونظرا لأن الوجود العسكري للقوة المؤقتة في منطقة العمليات يؤثر بشكل كبير على حياة السكان المحليين، يلزم أن تواصل القوة دعم الجماعات المحلية في المجالات التالية: بسط سلطة الدولة، والتربية المدنية وبناء القدرات (١٠ مشاريع)؛ ومبادرات إدارة التفاعلات وبناء الثقة (٧ مشاريع)؛ والحصول على الخدمات الأساسية (٨ مشاريع). ومن الأهمية بمكان أن تبدي القوة المؤقتة باستمرار مساندتها للسكان المحليين في منطقة العمليات بأكملها.

ثالثا - حادثة قانا

٨٨ - كررت الجمعية العامة، في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٧٧/٦٦، طلبها إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للفقرة ٨ من القرار ٢٣٣/٥١ والفقرة ٥ من القرار ٢٣٧/٥٢ والفقرة ١١ من القرار ٢٢٧/٥٣ والفقرة ١٤ من القرار ٢٦٧/٥٤ والفقرة ١٤ من القرار ١٨٠/٥٥ ألف والفقرة ١٥ من القرار ١٨٠/٥٥ باء والفقرة ١٣ من القرار ٢١٤/٥٦ ألف والفقرة ١٣ من القرار ٢١٤/٥٦ باء والفقرة ١٤ من القرار ٣٢٥/٥٧ والفقرة ١٣ من القرار ٣٠٧/٥٨ والفقرة ١٣ من القرار ٣٠٧/٥٩ والفقرة ١٧ من القرار ٢٧٨/٦٠ والفقرة ٢١ من القرار ٢٥٠/٦١ ألف والفقرة ٢٠ من القرار ٢٥٠/٦١ باء والفقرة ٢٠ من القرار ٢٥٠/٦١ جيم والفقرة ٢١ من القرار ٢٦٥/٦٢ والفقرة ١٩ من القرار ٢٩٨/٦٣ والفقرة ١٨ من القرار ٢٨٢/٦٤ والفقرة ١٥ من القرار ٣٠٣/٦٥، وأكدت مرة أخرى وجوب أن تدفع إسرائيل المبلغ المترتب على الحادث الذي وقع في قانا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وقدره ١١٧ ٠٠٥ دولارات، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وعملا بالطلبات الواردة في تلك القرارات، أدرج ذلك المبلغ في بند المبالغ المستحقة القبض في الحساب الخاص للقوة المؤقتة، ووجهت الأمانة العامة ١٨ رسالة إلى البعثة الدائمة لإسرائيل بشأن هذا الموضوع، أحدثها الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، ولم تتلق أي رد عليها.

رابعاً - تحليل الفروق^(١)

٨٩ - ترد في المرفق الأول - باء من هذا التقرير تعاريف المصطلحات القياسية المستخدمة لتحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. ولا تزال المصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استخدمت في التقارير السابقة.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣١ ٨٢٨,٠)	(١٠,٩)	الوحدات العسكرية

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٠ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) تطبيق عامل تأخر النشر بنسبة ٢٦,٥ في المائة على الاحتياجات ذات الصلة، مقارنة بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) استبعاد الاعتماد المخصص لدفع مبلغ تكميلي للبلدان المساهمة بقوات، وهو الاعتماد الذي تمت الموافقة عليه للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويقابل الفرق جزئياً احتياجات إضافية تتصل بحصص الإعاشة تعزى إلى زيادة في متوسط الاحتياجات الفعلية من التغذية بنسبة ١٥ في المائة خلال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ مقارنة بالمبلغ المرصود في الميزانية.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٧٧٣,٥	١,٢	الموظفون الدوليون

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

٩١ - تعزى زيادة الاحتياجات أساساً إلى ما يلي: (أ) تطبيق عامل شغور بنسبة ٥ في المائة مقارنة مع نسبة ١٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) الزيادة في متوسط صافي المرتبات والإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين العاملين في الخدمة الميدانية استناداً إلى متوسط المستويات الفعلية للدرجات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويقابل الفرق جزئياً وقف دفع بدل الخطر اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ وصافي الخفض الصافي المقترح لـ ١٨ وظيفة.

(١) مبالغ الفروق في الموارد معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي تبلغ قيمة الزيادة أو النقصان فيها نسبة ٥ في المائة على الأقل أو مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥ ٣٨٧,٩)	(١٣,٩)	الموظفون الوطنيون

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٢ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) وقف دفع بدل الخطر اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢؛ (ب) الخفض المقترح لـ ٢٣ وظيفة وطنية. ويقابل الفرق جزئياً تطبيق عامل شغور بنسبة ١٠ في المائة و ٨ في المائة على التقديرات الخاصة بالموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والوظائف من فئة الخدمات العامة، على التوالي، مقارنة بعامل شغور البالغين ٢٠ في المائة و ٩ في المائة، على التوالي، المطبقين في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٥٦٦,٩)	(١٠٠)	المساعدة المؤقتة العامة

• الإدارة: تحويل الوظائف المؤقتة إلى وظائف ثابتة

٩٣ - يعزى استبعاد اعتماد تحت هذا البند إلى اقتراح تحويل ثلاث وظائف مؤقتة دولية (وظيفة برتبة ف-٤، ووظيفة برتبة ف-٢، ووظيفة من فئة الخدمة الميدانية) في فريق السلوك والانضباط إلى وظائف ثابتة، مع مراعاة الطابع المستمر للمهام.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦٣,٦	-	الاستشاريون

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

٩٤ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى استخدام الخبراء الاستشاريين لإعداد وإجراء التدريب في مجالات بناء الفرق والقيادة والإدارة والمهارات التنظيمية، فضلاً عن التدريب على المهارات الخاصة بالبعثات في مجال الشؤون المدنية.

الفرق		
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٧٧,٠)	(١٦,٢)	السفر الرسمي

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) زيادة الاستفادة من موارد التدريب الداخلية وعلى الإنترنت، (ب) الانخفاض في السفر المقرر داخل منطقة البعثة من ٣ ٥٥١ رحلة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٣ ٣٧٤ رحلة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الفرق		المرافق والبنية التحتية
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٤ ٧٨٢,٥)	(٩,١)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٦ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) تطبيق عامل تأخر النشر البالغ ٢٦,٥ في المائة على الاحتياجات المتعلقة بالاكتفاء الذاتي لأفراد الوحدات العسكرية مقابل ٢٠ في المائة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) انخفاض بنسبة ٥ في المائة في الاحتياجات المقدرة من وقود الديزل استنادا إلى أنماط الاستهلاك في الآونة الأخيرة؛ (ج) انخفاض مستويات اقتناء معدات التبريد ولوازم الصيانة. ويقابل الفرق جزئيا زيادة الاحتياجات لاستبدال المولدات ومعدات أماكن الإقامة.

الفرق		النقل البري
بآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣٤٢,٣)	(٤,٠)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٧ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) خفض الاستهلاك المتوقع بما يعادل ٥,٨ مليون لتر من البترين ووقود الديزل في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقابل ٦ ملايين لتر في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ب) اقتناء عدد أقل من معدات ورشة السيارات نتيجة لاستكمال إنشاء ورشتي سيارات جديدتين في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ج) انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتأمين المسؤولية قبل الغير نتيجة لانخفاض عدد المركبات المملوكة للوحدات من ٢ ٥٥٤ مركبة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢ ١٠٦ مركبات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٩٨ - ويقابل الفرق جزئيا احتياجات إضافية تتصل باستبدال سيارتي إسعاف واستئجار حافلات ثقيلة إضافية لنقل القوات برا إلى ميناء بيروت البحري من مطار بيروت وإليه.

الفرق		النقل الجوي
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٧,٠)	(٤٥٨,٦)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

٩٩ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى: (أ) انخفاض عدد ساعات الطيران المقررة لسبع طائرات هليكوبتر من ١ ٨٠٠ ساعة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ١ ٦٠٠ ساعة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤؛ (ب) انخفاض تكلفة وحدة وقود الطائرات من ٠,٩٣ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٠,٨٩ دولار للتر الواحد في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على أساس متوسط التكلفة الفعلية للوقود لفترة الستة أشهر من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويقابل الفرق جزئيا احتياجات إضافية تتعلق بالتأمين على المسؤولية قبل الغير.

الفرق		النقل البحري
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
١٧,٩	٥ ٧٠٢,٦	

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

١٠٠ - تعزى زيادة الاحتياجات أساسا إلى: (أ) استئجار وتشغيل عبارة لنقل الركاب/السيارات المتعاقد عليها "حسب الاقتضاء" لدعم العمليات اللوجستية، بما في ذلك نقل الأفراد العسكريين بين الناقورة وبيروت لنشرهم أو تناولهم أو إعادتهم إلى الوطن؛ (ب) متوسط نشر سفن فرقة العمل البحرية لمدة ١٠ أشهر في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة مع متوسط النشر لمدة ٩ أشهر في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ج) زيادة استهلاك الوقود فيما يتعلق باستئجار عبارة نقل الركاب/السيارات.

الفرق		الاتصالات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(٧,٥)	(١ ٠٧٠,٠)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠١ - يعزى انخفاض الاحتياجات أساسا إلى: (أ) تطبيق عامل تأخر النشر بنسبة ٢٦,٥ في المائة على الاحتياجات المتعلقة بالاكتفاء الذاتي لأفراد الوحدات العسكرية في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة مع نسبة ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛

(ب) انخفاض الحصة التناسبية للقوة من رسوم الأجهزة المرسلّة المجاوبة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالفترة ٢٠١٢/٢٠١٣؛ (ج) تطبيق نسبة ٢,٥ في المائة من القيمة الدفترية الإجمالية لقطع غيار أجهزة الاتصالات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، بالمقارنة إلى نسبة ٣ في المائة المطبقة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. ويقابل الفرق جزئياً زيادة احتياجات إضافية تتعلق باستبدال استوديو الإنتاج والبث الإذاعي التابع للقوة المؤقتة وخدمات الإعلام التعاقدية من أجل إجراء استطلاعات الرأي العام الفصلية.

الفرق		تكنولوجيا المعلومات
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
٦٥٤,٣	٢٢,٧	

• الإدارة: زيادة المدخلات دون تغير النواتج

١٠٢ - تعزى زيادة الاحتياجات إلى الخدمات التعاقدية فيما يتعلق بتوفير الدعم على المستويات الأول والثاني والثالث وكذلك تحسين/تحديث نظم البرمجيات وتطبيقاتها بمعدل ٣٢٠ دولاراً لكل جهاز حاسوبي، بحيث يشمل حزمة من نظم البرامج الحاسوبية المخصصة للدعم الميداني (عامل تعجيل أو موجا المكون من ١٨ وحدة)، وخدمات الدعم التي يقدمها مركزياً مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمعدل ٧٥ دولاراً لكل مستخدم. ويقابل الفرق جزئياً انخفاض الاحتياجات اللازمة لتراخيص ٢٠٢٠ حاسوباً مكتيباً ومحمولاً تدار مركزياً، وتطبيق نسبة ٢,٥ في المائة من إجمالي القيمة الدفترية لقطع غيار تكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ بالمقارنة مع نسبة ٣ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣.

الفرق		الخدمات الطبية
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٣٣٠,٩)	(٧,٩)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠٣ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تطبيق عامل تأخير نشر نسبته ٢٦,٥ في المائة فيما يخص احتياجات أفراد الوحدات العسكرية من الدعم الذاتي. ويقابل الفرق جزئياً زيادة الاحتياجات من الخدمات الطبية، ولا سيما تكاليف العلاج في المرافق الطبية الخارجية.

الفرق		المعدات الخاصة
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(١٧,٤٨٧)	(٣٠,٧)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠٤ - يعزى انخفاض الاحتياجات إلى تطبيق عامل تأخير نشر نسبته ٢٦,٥ في المائة فيما يخص احتياجات أفراد الوحدات العسكرية من الدعم الذاتي في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مقارنة بنسبة قدرها ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

الفرق		اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
بالآلاف الدولارات	بالنسبة المئوية	
(٢١٣,٤)	(٥,٩)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات دون تغير النواتج

١٠٥ - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض التكاليف المتوقعة لرسوم التدريب واللوازم والخدمات بسبب الاستعانة بشكل أكبر بالموارد الداخلية والإقليمية والموارد المتاحة على شبكة الإنترنت في الاضطلاع بأنشطة التدريب؛ (ب) انخفاض تكاليف شراء الزي الرسمي وما يتصل به من تجهيزات، نظرا للانخفاض المتوقع في معدل نشر الأفراد العسكريين؛ (ج) انخفاض تكاليف خدمات إزالة الألغام نتيجة وقف دفع بدل المخاطر للأفراد المتعاقدين مع مكتب خدمات المشاريع. ويقابل هذا الفرق جزئيا ازدياد الاحتياجات لشراء سلال قمامة في إطار مشروع إعادة التدوير؛ ولاستنساخ/طباعة المواد المتعلقة بعمل الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠٦ - ترد فيما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان:

- (أ) اعتماد مبلغ ٨٠٠ ٥٥٨ ٤٨٤ دولار للإنفاق على القوة خلال فترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛
- (ب) قسمة مبلغ ٨٠٠ ٧٥٩ ٨٠ دولار كإنصبة مقرر للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣؛

(ج) قسمة مبلغ ٤٠٣ ٧٩٩ ٠٠٠ كأصلبة مقررة للفترة الممتدة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بمعدل شهري قدره ٤٠ ٣٧٩ ٩٠٠ دولار، إذا ما قرر مجلس الأمن أن تستمر ولاية القوة.

سادسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ المقررات والطلبات الصادرة عن الجمعية العامة في قرارها ٢٦٤/٦٦، وطلبات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي أقرتها الجمعية، وطلبات وتوصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار ٢٦٤/٦٦)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/الطلب

القرار/الطلب

نفذت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دورتين للتحقق من الممتلكات غير المستهلكة للفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤. وحاليا، تم التحقق من نسبة ٩٩,٩ في المائة من الممتلكات غير المستهلكة وأبلغ عن نسبة قدرها ٠,١ في المائة فقط "كممتلكات لم يُعثر عليها بعد".

ترحب بالتحسن الذي طرأ فيما يتعلق بجملة أمور، منها التحقق المادي من الممتلكات غير المستهلكة، وتؤكد أهمية تعزيز الدورة الكاملة لإدارة سلسلة الإمداد في إطار عمليات حفظ السلام، وتكرر في هذا الصدد طلبها إلى الأمين العام أن يعزز الضوابط الداخلية في إدارة هذه الأصول لكفالة توفير ضمانات كافية لمنع هدر الموارد والخسائر المالية للمنظمة. (الفقرة ٣٠)

نفذت القوة هذا الطلب تنفيذا كاملا.

تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام المركبات خارج أوقات الدوام على جميع المركبات التابعة للبعثات، وأن يبلغ عن ذلك في تقريره المقبل عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. (الفقرة ٣١)

باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة

(A/66/718)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

في هذا الصدد، تحذر اللجنة الاستشارية أيضا من مساواة إرجاء الإنفاق الرأسمالي وتنفيذ تدابير الكفاءة المستدامة، التي تنبثق عن تغييرات في أساليب العمل تتيح تنفيذ الولايات بما يعزز الكفاءة من حيث التكلفة. وتتوقع اللجنة كذلك أن يجري التخطيط بعناية لضمان ألا تشكل أية استعادة لنفقات رأسمالية مرجأة أثناء الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ عبئا ماليا إضافيا على الدول الأعضاء في فترات مالية لاحقة. (الفقرة ٣٤)

تواصل إدارة الدعم الميداني اتباع نهجها المتمثل في تحسين عملية البت في تحديد الأولويات الاستراتيجية بحيث تُعد ميزانيات جميع بعثات حفظ السلام على أساس الاحتياجات من الموارد. وفي هذا الصدد، يتوقع من البعثات أن تحدد أولويات الموارد المتاحة، وأن تدقق في عمليات استبدال الأصول وفقا للأولويات، وأن تبرر أي احتياجات جديدة متبقية. ويمكن تحديد الأولويات الاستراتيجية والربط بين المقترحات المستهدفة في مرحلة مبكرة إدارة الدعم الميداني/إدارة عمليات حفظ السلام من اتباع نهج شامل لإدارة الموارد. وفي الوقت الذي لا تزال فيه النفقات الرأسمالية تشكل أمرا لا غنى عنه لأداء ولايات حفظ السلام على نحو فعال، ينتظر أن يخفف هذا النهج من تأثير العبء المالي المتعلق بالنفقات الرأسمالية في السنوات المقبلة.

خلال الفترة المالية ٢٠١١/٢٠١٢، تأثرت معدلات الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين والوطنيين على السواء باثنين من التطورات المستجدة هما تطبيق نظام مواعيد ظروف الخدمة للموظفين الميدانيين على صعيد المنظومة، ومدى توافر المرشحين المؤهلين في إطار ترتيبات مجلس الاستعراض المركزي لموظفي الميدان.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أسهمت القوة بنصيبها في عملية مواعيد ظروف الخدمة، حسبما أقرته الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٤٧، بأن ألغت ٢٩ وظيفة دولية و ١٥ وظيفة وطنية في الفترة ٢٠١١/٢٠١٢. وتمت الموافقة على معدل شغور للموظفين الدوليين نسبته ١١ في المائة وللموظفين الوطنيين من الفئة الفنية نسبته ٣٣ في المائة، استنادا إلى متوسط معدلات الشغور الفعلية على مدى ستة أشهر في هاتين الفئتين من الموظفين.

ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تستند عوامل تأخير النشر ومعدلات الشغور المقرر تطبيقها إلى افتراضات مبررة تبريرا تاما تراعي البيانات التاريخية والعوامل المنظورة معا. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم تبرير واضح في وثائق الميزانية للمعدلات المستخدمة، ولا سيما عندما تختلف هذه المعدلات عن المعدلات الفعلية السارية أثناء إعداد الميزانية. (الفقرة ٣٦)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

ترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن تؤدي إصلاحات إدارة الموارد البشرية التي أقرتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة وتوافر قائمة المرشحين المعلنة أسماؤهم سلفاً إلى تخفيض ملحوظ ومستدام في معدلات الشغور الفعلية للموظفين المدنيين في جميع عمليات حفظ السلام. وبالتالي، ترى اللجنة أنه ينبغي إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض في سياق مشاريع الميزانية المستقبلية. (الفقرة ٣٨)

خفضت القوة معدل الشغور لديها خلال فترتي الميزانية الماضيتين من حوالي ٢٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٩ في المائة اعتباراً من ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويعزى جزء من هذا التحسن إلى وجود قوائم معتمدة من قبل مجلس الاستعراض المركزي لموظفي الميدان بالمرشحين المقبولين في أغلب الفئات المهنية. وتعتقد القوة اعتقاداً راسخاً بأن وجود قوائم جيدة التجهيز لجميع الفئات المهنية ضروري لاستمرار النجاح في إبقاء معدلات الشغور في حدود الولاية المنوطة بنظام إدارة الموارد البشرية.

تكرر اللجنة الاستشارية تأكيد موقفها بأنه ينبغي القيام على نحو مستمر باستعراض الاحتياجات المستمرة الخاصة بالوظائف الشاغرة لفترة طويلة وبصفة خاصة قبل تقديم طلبات إلى الجمعية العامة باستحداث وظائف جديدة (انظر الفقرة ٤٣ من الوثيقة A/65/743 والفقرة ٩٢ من الوثيقة A/66/7). ولم يتضح للجنة ما إذا كانت كل واحدة من عمليات حفظ السلام تجري استعراضات منتظمة من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، يشار إلى أنه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة، أقرت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٦، توصية اللجنة الاستشارية بإعادة تبرير استمرار الحاجة إلى الوظائف التي تظل شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، مع شرح الوظيفة الشاغرة (انظر الفقرتين ٩٢ و ٩٣ من الوثيقة A/66/7). وتوصي اللجنة بتطبيق شرط مماثل على الوظائف في عمليات حفظ السلام، وبإدراج معلومات عن الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر في الميزانيات المقترحة للبعثات، مع تبرير محدد لأي وظيفة يقترح الاحتفاظ بها. (الفقرة ٥٤)

تجدر الإشارة إلى أن فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة لفترة طويلة، ليس لدى القوة في الوقت الحالي سوى أربع وظائف وطنية شاغرة منذ فترة طويلة. ومن هذه الوظائف الأربع (٤)، توجد ثلاث وظائف (٣) لمساعدين لغويين بقيت شاغرة نتيجة القرار الاستراتيجي المتخذ على أعلى مستويات المنظمة بأن يكون متوسط الانتشار الفعلي للأفراد العسكريين حوالي ١٢ ٠٠٠ فرد، رغم أن القوام العسكري المأذون به يبلغ ١٥ ٠٠٠ فرد. وحيث إن العنصر العسكري لم يبلغ كامل قوامه المأذون به أبداً، فقد صار هناك انخفاض مقابل في الاحتياجات اللازمة لتغطية تكاليف وظائف الدعم اللغوي، ونتيجة لذلك، لم تشغل هذه الوظائف.

وفي ضوء الاستعراض الاستراتيجي الذي أجري مؤخراً هو ودراسة القدرات العسكرية، لا تتوقع القوة أي زيادة في العنصر العسكري، وبالتالي يُقترح في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ إلغاء جميع الوظائف الثلاث (٣) للمساعدين اللغويين (موظفون وطنيون من فئة الخدمات العامة) التي ظلت شاغرة منذ قبل ١ تموز/يوليه ٢٠١٠.

أما الوظيفة الرابعة الشاغرة فهي من فئة الخدمات العامة الرتبة -٢، و جار إعادة تصنيفها إلى فئة الخدمات العامة الرتبة -٣ حتى يتسنى الاستفادة منها والبدء في إجراءات استخدام موظف لشغلها بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

التي وضعها مكتب إدارة الموارد البشرية برفع مستوى أدنى رتبة لتعيين موظفي فئة الخدمات العامة في بعثات حفظ السلام إلى الرتبة ٣.

وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إلغاء وظيفة واحدة لرئيس قسم النقل (ف-٥)، نظراً إلى أنها ظلت شاغرة لأكثر من سنتين، وقد اضطلع كبار موظفي قسم النقل بالمهام التي كانت ستتناط بشاغلها.

تتجلى الجهود التي تبذلها القوة في هذا المجال في الانخفاض الذي تحقق في مجموع تكاليف السفر المتعلق بالتدريب في الفترات الأخيرة. والقوة على ثقة من إمكانية تحقيق المزيد من الترشيد من خلال إصدار المقر لتوجيهات أكثر إلزاماً لكفالة مزيد من الاتساق في تدريب موظفين في مختلف البعثات، نوعاً وكماً.

في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، تتوقع القوة تحقيق مكاسب ووفورات في التكاليف قدرها ٢,٥ مليون دولار، على النحو المبين في الفرع الثاني جيم من هذا التقرير، وفي مجالات النقل الجوي، وتناوب القوات، والسفر في مهام رسمية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطع الغيار، واستهلاك الوقود. وقد حُدِّثت بوضوح جميع تدابير ترشيد التكاليف، مصحوبة بشرح لما لها من تأثير على تقديم الخدمات، وحساب للوفورات التقديرية الناجمة في التكاليف.

وتوافق القوة مع ذلك على أنه ينبغي تعزيز الإبلاغ عن آثار ما تحقق من فوائد ووفورات في التكاليف.

جرى مراعاة التوصية لدى وضع ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الاحتياجات التشغيلية قد تتجاوز النسبة القياسية. وسيجري تقديم المبررات الكاملة في هذه الحالة.

في هذا الصدد، ما زالت اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء مستوى موارد التدريب في مجال حفظ السلام المتاح للسفر المتصل بالتدريب. وتكرر اللجنة موقفها بأن السفر لغرض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (انظر A/65/743، الفقرة ١٣٥). (الفقرة ٧٤)

توصي اللجنة بأن يجري في التقارير المقبلة عن المكاسب والوفورات في التكاليف بذل جهود إضافية لجمع وتقديم معلومات داعمة موثوقة تقييم بشكل ظاهر علاقات السبب والنتيجة بين الإجراءات المتخذة وأي مكاسب/وفورات يبلغ عنها. وتلاحظ اللجنة أن الإبلاغ عن تقييم تأثير تدابير زيادة الكفاءة على الولاية وتقديم الخدمات لا يزال ضعيفاً في هذه المرحلة. (الفقرة ٨٦)

توصي اللجنة الاستشارية بأن يُطلب إلى الأمين العام استعراض موجودات المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات في عمليات حفظ السلام ومواءمة هذه الموجودات مع النسب القياسية التي حددها إدارة الدعم الميداني ونشرتها في دليل التكاليف والنسب القياسية. وتطلب اللجنة أن يجري تقديم معلومات في هذا الصدد في سياق التقرير المقبل للاستعراض العام. وتدرك اللجنة أنه قد تكون ثمة ظروف تشغيلية خاصة بالبعثات تبرر

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

زيادة الموجودات عن النسب القياسية، وتطلب أن يجري، حسب مقتضى الحال، إدراج هذا التبرير بشكل واضح في مقترحات الميزانية الخاصة بالبعثات المعنية للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤. (الفقرة ٩١)

ترى اللجنة أن منسقي التناوب يقدمون خدمات قيمة للبلدان المساهمة بقوات وبقوات الشرطة، وتتوقع أن يسعى الأمين العام إلى تحديد الموارد اللازمة لضمان استخدامهم. (الفقرة ١٠٢)

تطلب اللجنة كذلك أن تتضمن مقترحات الميزانية المقبلة لعمليات حفظ السلام معلومات محددة عن جميع مشاريع التشييد التي يلتزم إيجاد موارد لها تربو على مليون دولار للفترة المالية المعنية. (الفقرة ١٠٦)

تلاحظ اللجنة الاستشارية الإجراءات المتخذة لنقل المركبات في ما بين البعثات لتلبية الاحتياجات الناشئة، لكنها ما زالت ترى أنه يلزم إجراء مزيد من الاستعراض لأسطول المركبات التابع لبعثات حفظ السلام. (الفقرة ١١٠)

تسلم اللجنة بأن التطورات المتصلة بالعمليات، قد تؤدي، أحياناً، إلى بروز احتياجات إضافية خاصة بالسفر. إلا أن اللجنة تشعر بالقلق إزاء مستوى زيادة الإنفاق على السفر الذي جرى الإبلاغ عنه في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وتؤكد اللجنة على أهمية أن تُدرج الاحتياجات المتعلقة بالسفر في الميزانية على نحو سليم وأن تبذل كل الجهود لكفالة الإبقاء على نفقات السفر في حدود المخصصات التي جرت الموافقة عليها. (الفقرة ١٣٧)

أحاطت القوة علماً بهذه التوصية.

خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، ستقوم القوة بتنفيذ مشروعات من المشاريع المتعددة السنوات، تشمل بناء وحدات للاغتسال بجدران صلبة وخزانات خرسانية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وتقدر تكاليفهما بمبلغ ٨,٠ مليون دولار و ٣,٠ مليون دولار، على التوالي.

تلتزم القوة باتباع جميع المبادئ التوجيهية القائمة بشأن عمليات شراء المركبات وإدارة أسطول المركبات.

تبذل القوة جهوداً لوضع توقعات أدق للاحتياجات المتصلة بالسفر في فترات الميزانيات المتعاقبة، لكي تتوافق تكاليف السفر الفعلية مع تكاليف السفر المرصودة في الميزانية، ويظل مجموع تكاليف السفر في حدود الموارد المعتمدة. ويوجد عدد من التحديات التي تنشأ في هذا الصدد، ليس أقلها طبيعة مهام السفر داخل منطقة البعثة التي يضطلع بها تلبية لطلبات متعلقة بالصيانة وإصلاح الأعطال، والتي لا تهيئ الفرصة لوضع تنبؤات دقيقة، وكذلك الإعلانات المنتظمة التي يصدرها المقر باحتياجات تتعلق بالسفر لم تكن منظورة من قبل، بما في ذلك الأحوال غير المؤكدة أثناء تخطيط الميزانية التي قد تعقد بشأنها مؤتمرات وحلقات عمل مواضيعية خلال الفترة

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

٢٠١٣/٢٠١٤.

تزيد القوة من اعتمادها على التقدم التكنولوجي الذي يتيح التعاون وجها لوجه عن بعد، لخفض تكاليف السفر والوقت الإجمالي الذي يُنفق خارج إطار الواجبات والمسؤوليات المعتادة. وتدعم الإحصاءات في القوة المؤقتة هذا الاتجاه، ولقد تحقق انخفاض إجمالي صافٍ في تكاليف السفر في مهام رسمية في الفترات الأخيرة. ولدى النظر في كل نشاط من أنشطة السفر المتعلق بالتدريب، ابتداء من إعداد تقديرات التكلفة، يولى اعتبار وثيق إلى التكلفة المتكبدة/المنفعة المكتسبة من ورائه، بما في ذلك وقت الإنتاج المنفق في السفر، وإرسال الموظفين للتدريب الخارجي مقابل توفير التدريب محلياً للموظفين، وتوافر بدائل على شبكة الإنترنت للاحتياجات التدريبية المقررة أو إمكانية تأمين تدريبات مماثلة في مواقع تنطوي على أقل قدر من السفر.

تخطط اللجنة الاستشارية علماً بتخفيض الاعتمادات المرصودة للسفر في مهام رسمية، لكنها ترى أنه ينبغي الاستمرار في إبقاء الاحتياجات في هذا المجال قيد المراجعة الدقيقة. ورغم تسليم اللجنة بأن التنفيذ الفعال للولايات يستدعي السفر، فإنها تشعر بالقلق إزاء تعطيل الأعمال اليومية للموظفين والأثر المحتمل لذلك على تنفيذ البرامج جراء غيابهم لفترات مطولة عن مراكز العمل (انظر أيضاً A/66/739، الفقرتان ٣ و ٢٦). وبناء على ذلك، ترى اللجنة أنه ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من أساليب التمثيل للحد من الحاجة إلى السفر. وقد أثارت اللجنة أيضاً شواغل خاصة تتعلق بمستوى السفر المتصل بالتدريب الذي يجري حالياً. (الفقرة ١٣٨)

(A/66/718/Add.4)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

تستعرض القوة باستمرار استخدام المركبات لديها، وتجري التعديلات اللازمة لمواءمة الموجودات من المركبات لديها مع النسب القياسية. وتستند الميزانية المقترحة للقوة فيما يتعلق بالنقل البري إلى ملاك الموظفين الفعلي. وتواصل القوة إصدار وتحليل التقارير الصادرة عن نظام CARLOG بشأن استخدام المركبات بين صور والناقورة، وستستخدم البيانات لإجراء المزيد من التعديلات، حسب الاقتضاء. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه رغم ما تبذله القوة من جهود لتحسين استخدام المركبات من خلال تطبيق نظام النقل الجماعي بحافلات مكوكية بين صور والناقورة، قرر قائد القوات في القوة تعليق نظام النقل الجماعي المذكور منذ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ نظراً لوجود مخاطر أمنية شديدة. وتشجع القوة الموظفين باستمرار على التشارك في موارد النقل المتاحة للانتقال إلى العمل يومياً

تدرك اللجنة الاستشارية أن الموظفين بحاجة للحصول على مركبات لأداء واجباتهم الرسمية، إلا أنها تشعر بالقلق إزاء ما خلص إليه مجلس مراجعي الحسابات بشأن عدد مركبات نقل الركاب التي يبدو أنها تُستخدم في المقام الأول للانتقال من مكان العمل وإليه. وتتوقع اللجنة أن تواصل القوة المؤقتة استعراض استخدام المركبات في البعثة وأن تجري التعديلات اللازمة لمواءمة حجم أسطولها مع النسب القياسية. وتطلب اللجنة تقديم معلومات عن هذه المسألة في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، على أن تشمل تلك المعلومات، إذا اقتضى الأمر، تقديم مبررات لمخصصات الأسطول المقترحة الزائدة عن النسب القياسية. (الفقرة ٤٠)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

لكفالة الاستفادة من أقصى حمولة في المركبات. والقوة لا ترصد فعالية استخدام أسطول المركبات من خلال نظام CARLOG فحسب، ولكنها تجري أيضا استقصاءات عن حمولة المركبات من الركاب وتنظر بعناية في أي تعديلات تُدخل على سبل توفير النقل البري للموظفين. وستُستخدَم نتائج هذه التحليلات في تحديد وتنفيذ التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق وفورات تشغيلية.

جار حاليا نقل خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من مرحلة تكنولوجيا الحواسيب المكتبية الشخصية إلى مرحلة أجهزة الحواسيب المتصلة بخوادم مركزية (البنية التحتية للحوسبة المكتبية الافتراضية). بما يتسق مع توجيهات شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوصياتها. ونظراً لتعقد عملية الانتقال المذكورة، سيبدو أن الموجودات تشمل عدداً أكبر من الحواسيب المكتبية، لحين الانتهاء من المشروع في آذار/مارس ٢٠١٣.

تستند مقترحات ميزانية القوة إلى الافتراضات التي يتم التوصل إليها بعد إجراء تحليل دقيق للاحتياجات التشغيلية الحالية والمستقبلية.

يخضع السفر لأغراض التدريب للمراجعة الدقيقة باستمرار، كما يتضح من واقع الزيادة في سفر المديرين إلى القوة، وما يترتب على ذلك من فوائد من بينها إمكانية تدريب عدد أكبر من الموظفين لغرض معين، وإلغاء الوقت المستغرق في السفر، وتكبد تكاليف سفر أقل نسبياً.

تضمنت الجهود الرئيسية المبذولة في مجال الرصد والامتنال جميع المسائل المتصلة بمجالس التحقيق، وتقارير الجهات الرقابية والامتنال. فعن طريق توحيد أنشطة الرقابة التي تضطلع بها القوة في هذه المجالات الرئيسية، استفادت القوة من الخبرات المكتسبة ومن أفضل الممارسات في مجال رصد الامتنال. والقوة حالياً في وضع يؤهلها لاتخاذ إجراءات تصحيحية فورية من أجل إقفال التوصيات التي لم تكن قد نُفذت بعد. ونتيجة لذلك، سجل انخفاض كبير في

مع أن اللجنة الاستشارية تلاحظ انخفاضاً في مستوى اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات، فهي ترى أنه ينبغي للبعثة مواصلة استعراض ما لديها من حواسيب. (الفقرة ٤١)

ما زالت اللجنة الاستشارية ترى أنه ينبغي أن تستند الميزانية المقترحة إلى افتراضات ميزنة مبررة تماماً تأخذ في الاعتبار كلا من البيانات التاريخية والعوامل المنظورة. (الفقرة ٤٣)

تكرر اللجنة الإعراب عن موقفها ومفاده أن السفر لأغراض التدريب ينبغي أن يبقى قيد المراجعة الدقيقة وأن يظل في أضيق الحدود الممكنة (انظر الفقرة ١٣٥ من الوثيقة A/65/743). (الفقرة ٤٦)

تعرب اللجنة الاستشارية عن ثقتها في أن وحدة الامتنال والرصد ستيسر تنفيذ توصيات الجهات الرقابية على وجه السرعة. وتطلب اللجنة أن تُقدّم في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ معلومات عن سير عمل الوحدة، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة المخاطر. (الفقرة ٥٣)

توصيات مجلس التحقيق التي لم تُنفذ، ولم تعد هناك توصيات معلقة لمجلس التحقيق لم تنفذ. ولا توجد لدى مجلس التحقيق مسائل ترجع إلى عام ٢٠١٢ لم يبت فيها. وهناك علاقة عمل وتفاهم راسخين فيما بين موظفي مجلس التحقيق وقائد الشرطة العسكرية في القوة/الشرطة العسكرية للأمم المتحدة، وتجري المشاورات بشكل منتظم.

وقد تم تنفيذ وإفقال لم تُنفذ أصدرها مجلس مراجعي الحسابات في سبع من السنوات العشر الأخيرة. ولم يتبق سوى ثلاث توصيات لمكتب خدمات الرقابة الداخلية (إحداها ليست من اختصاص القوة) لم تُنفذ حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ ومن المقرر تنفيذها في التواريخ المحددة. واتسع نطاق أنشطة الوحدة ليشمل نظاماً استباقياً لإدارة المخاطر من خلال زيادة الاهتمام الموجه إلى مجالات المخاطر والرصد الفعال لمعايير الأداء. واعتمد سجل للمخاطر يقيم مجالات الانكشاف المختلفة، من حيث احتمال التعرض للمخاطر والأثر الناجم عن المخاطر التي يتم تحديدها، وتم تحديد ٦٢ موطناً من مواطن الخطر في ١١ مجالاً من مجالات التركيز. وتمت معالجة غالبية هذه المخاطر و/أو التخفيف من حدتها. وفيما يلي الوضع الحالي للمخاطر: '١' مخاطر عالية - ٢؛ '٢' مخاطر متوسطة - ٣٢، '٣' مخاطر منخفضة - ٢٧؛ '٤' نفذت - ١. واستكمل سجل المخاطر بخطة علاجية تتولى وحدة الامتثال والرصد إدارتها بفعالية.

وبدأ تنفيذ تقرير القوة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية ضمن أمور أخرى، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتعكف القوة على استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية كأداة لإدارة كل من حافظتيها المتعلقة إحداها بميزانيتها السنوية القائمة على النتائج، والأخرى بتقديم الخدمات.

جيم - مجلس مراجعي الحسابات

(A/66/5 (Vol.II)، الفصل الثاني)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

حدد المجلس التزامات غير صحيحة قدرها ٦٩.٠٩٦ دولاراً في اليونيفيل (الفقرة ١٩). ويكرر المجلس توصيته السابقة القاضية بأن تطلب إدارة الدعم الميداني إلى البعثات التقيد بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بمعايير إنشاء الالتزامات (الفقرة ٢٠)

نفذت إدارة القوة هذه التوصية قام بتصفية الالتزام بمقدره ٦٩ ٧٠٠ دولار. وقدّمت وثائق مؤيدة إلى المجلس

وطبقت القوة نظاماً صارماً لرصد الالتزامات غير المصفاة، ولن ترحل سوى الالتزامات المتعلقة بالخدمات الطبية التي قدّمت فعلاً (في نهاية العام) والتي تصبح واجبة الدفع في ٣٠ حزيران/يونيه من كل عام. وحققت اليونيفيل تحسناً في إلغاء التزامات الفترة السابقة من نسبة ١٣ في المائة إلى ٣ في المائة في الفترات الثلاث الأخيرة. وستواصل القوة استعراض التزاماتها وكفالة عدم ترحيل التزامات سوى الالتزامات الضرورية

أشار المجلس إلى أن اليونيفيل كانت واحدة من ست بعثات قامت كل على حده بإعادة توزيع مخصصات فيما بين الفئات يتجاوز صافيها ١٠ ملايين دولار (الفقرة ٤٦). ويوصي المجلس الإدارة بأن تطلب إلى البعثات الميدانية التقيد تقيداً صارماً باشتراط المراقب المالي طلب موافقة مسبقة لعمليات إعادة توزيع المخصصات قبل تكبد النفقات (الفقرة ٤٨)

أدارت القوة مخصصاتها، بما في ذلك عمليات إعادة توزيع الأموال، وفقاً للسياسة الموحدة المتعلقة بإدارة المخصصات وفي إطار تفويض السلطة المخولة من المراقب المالي. وقد وافق المراقب المالي على جميع طلبات إعادة توزيع الأموال، وصدر بشأنها إشعارات تخصيص

ولاحظ المجلس أن اليونيفيل لم تغير سندات ملكية ثماني مركبات اشترتها حكومة إحدى الدول الأعضاء في عام ١٩٩١ بوصفها من معدات الوحدات بعد أن قامت الأمم المتحدة بتسديد ثمنها بالكامل. وأدى ذلك إلى صعوبة في إثبات ملكية هذه المركبات عندما تصرف فيها البعثة عام ٢٠١٠ (الفقرة ٨٥ ج)). ويكرر المجلس توصيته السابقة بأن تعمل إدارة الدعم الميداني على تعزيز رصدها لعمليات شطب الأصول والتصرف فيها في البعثات، وذلك لكفالة اتخاذ التدابير المناسبة للتعجيل بإنهاء جميع حالات شطب الأصول أو التصرف فيها (الفقرة ٨٦)

تم شطب ثماني ناقلات مدرعة للجنود بالقوة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقدمت القوة تعليقاً، بما في ذلك الوثائق المؤيدة لعملية الشطب

ما برحت القوة تتبع نهجاً استباقياً في التعجيل بعمليات استقدام الموظفين بهدف تقليل معدلات الشغور. وقد استعرضت القوة جميع الوظائف الشاغرة وألغت ما مجموعه ١٤٨ وظيفة منذ الفترة ٢٠١٠/٢٠١١ حتى الوقت الراهن. وخلال فترة الميزانية ٢٠١٠/٢٠١١، تأثرت عملية استقدام الموظفين كذلك بتنفيذ نظام مواءمة شروط الخدمة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال إلغاء الوظائف الشاغرة.

وكما أحيط المجلس علماً في وقت سابق، استُحدث في القوة مؤشر أداء رئيسي شهري، لإعلام الإدارة بحالة تقدم الوظائف الشاغرة من أجل تحسين كفاءة الإدارة في هذا الصدد. ونظرت القوة أيضاً في استخدام تطبيق MATRIX لإدارة جدول ملاك الموظفين عن طريق إخطار الأفراد المعنيين تلقائياً بمجرد تجاوز أي وظيفة شاغرة تاريخاً محدداً سلفاً، برسائل تذكيرية للمتابعة.

وبإنشاء هيئات الاستعراض المركزية المعنية بالموظفين الميدانيين، جرى تقليل مهلة الاستقدام إلى حد كبير، ولا سيما فيما يخص استقدام الموظفين الدوليين. وتمثل عامل إضافي أسهم في الحد من معدلات الشغور في تفويض سلطة استقدام موظفين برتب تصل إلى مد-١ للقوة المؤقتة. وسيؤدي التنفيذ الكامل للنظام القائم على قوائم المرشحين، الذي يضم قوائم المرشحين المناسبين من جميع الفئات المهنية في كل الأوقات، إلى اختصار مدة عملية الاختيار. ولدى ملء الشواغر، تولى الأولوية للمرشحين المجازين من قبل هيئات الاستعراض المركزية المعنية بالموظفين الميدانيين، مما ساعد على تقليص المهلة السابقة للاستقدام، حيث لا تُجرى المقابلات الشخصية في القوة إلا للفئات المهنية التي لا تتوافر لها قوائم المرشحين المقبولين. وتنسق القوة بانتظام مع مقر الأمم المتحدة وأمانة مجلس الاستعراض المركزي المعني بالموظفين الميدانيين لتجميع قوائم المرشحين المقبولين المؤهلين للعمل

لاحظ المجلس استمرار وجود وظائف شاغرة منذ فترة طويلة سواء بالنسبة للموظفين الدوليين أو الموظفين الوطنيين في اليونيفيل (الفقرة ١١٩). ويوصي المجلس بأن تجري إدارة الدعم الميداني استعراضاً شاملاً وأن تضع معايير ملائمة بشأن الوظائف الشاغرة منذ فترة طويلة لتحديد ما إذا كانت مستأهلة لمزيد من الإلغاءات والتحويلات إلى وظائف وطنية، وأن تطالب البعثات بإجراء استعراض دوري لمدى الامتثال للمعايير المذكورة (الفقرة ١٢٢)

لاحظ المجلس في اليونيفيل استمرار وجود الفجوة بين المهلة الفعلية السابقة للاستقدام والمهلة المستهدفة البالغة ١٢٠ يوماً التي حددها الأمين العام في تقريره (A/55/253) (الفقرة ١٢٦). ويوصي المجلس إدارة الدعم الميداني بما يلي: (أ) أن تقتضي من البعثات أن تبرر تبريراً كاملاً وتوثق توثيقاً تاماً حالات عدم استخدام قائمة المرشحين المقبولين؛ (ب) أن تتخذ التدابير اللازمة لاستكمال قاعدة بيانات القائمة أولاً بأول (الفقرة ١٢٨)

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

في كل الفئات المهنية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين والتوازن الجغرافي. وكما أُبلغ المجلس في وقت سابق، دعمت القوة العملية المتبعة حالياً في استقدام الموظفين الوطنيين بأن أنشأت قوائم مرشحين للفئات المهنية المختلفة، وكونت قوائم من المرشحين المقبولين الذين اجتازوا عملية اختيار تنافسية (مقابل إعلان عن وظيفة شاغرة)، واعتمدتهم الفريق الفرعي المحلي. وتصدر الإشارة إلى أن المؤشر المتعلق بالمهلة السابقة للاستقدام رُفِعَ من استراتيجية إدارة الموارد البشرية بعد أن أُنجِز في صيف عام ٢٠١١؛ إلا أن القوة تسعى إلى إلحاق الموظفين الذين يقع عليهم الاختيار بالعمل في أقصر وقت ممكن وبأقصى ما تسمح به الظروف العملية. وبلغ متوسط مهلة استقدام الموظفين المعيّنين مؤخراً في القوة الذين اختيروا من قوائم المرشحين ٨٠ يوماً.

دال - مكتب خدمات الرقابة الداخلية

(A/66/286 (Part II))

الطلب/التوصية

الإجراء المتخذ لتنفيذ الطلب/التوصية

خلال اجتماع مجلس سلامة الطيران بالقوة المعقود في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، حُوِّلت القضايا مثار القلق إلى نقاط عمل بغرض تنفيذها، وحُدِّدت لها تواريخ تقديرية للإنجاز وأسندت المسؤولية عن ذلك إلى أحد الموظفين. ويجري ذلك من خلال وضع قائمة ببنود الأعمال المطلوبة، وتجري متابعتها من خلال عقد اجتماعات نصف شهرية بشأن القائمة، والمتابعة من جانب مجلس سلامة الطيران. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت برامجيات لقائمة بنود الأعمال وجار استخدامها

لم يحدد مجلس سلامة الطيران في اليونيفيل في جميع الحالات تواريخ مستهدفة لتنفيذ التوصيات (انظر الفقرة ١٩). ولم تنته اليونيفيل بالكامل من وضع وإدراج إطار لإدارة المخاطر التشغيلية للطيران في عملياتها. ولوحظ أن البعثة تفتقر إلى إجراءات تشغيلية موحدة موضوعة في شكلها النهائي؛ وأنها لم تنشئ رسمياً فريقاً للمهام معني بالتنفيذ، أو أنه لم يمارس مهامه؛ وأنها تفتقر إلى التدريب الشامل بشأن إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة سلامة الطيران (الفقرة ٢٠)

وأصدرت في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ خطة مواجهة طوارئ في مجال الطيران نُقِّحت بناءً على الدروس المستفادة من التدريبات العملية التي أجريت مؤخراً.

وأُصدِرَت في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ الصيغة النهائية للإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية. وقام كبير موظفي الطيران بتنظيم تدريب في مجال إدارة المخاطر التشغيلية لموظفي الطيران في عام ٢٠١١، وتدريب على نظام إدارة سلامة الطيران لموظفي الطيران في عام ٢٠١٢

منح فريق السلوك والانضباط السلطة فيما يتعلق بالبعثات الميدانية الأخرى في المنطقة (هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وعملية السلام في الشرق الأوسط، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي) من قبل وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ووضعت أيضاً إجراءات لمتبعها مسؤولو التنسيق فيما يتعلق بالإبلاغ والتدريب في سياق إجراءات التشغيل الموحدة الموضوعة في هذا الصدد.

ما برح فريق السلوك والانضباط يعمل في اليونيفيل منذ إنشائه عام ٢٠٠٧ بصفته المكتب الإقليمي حيث يغطي قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، واليونيفيل، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، وعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أوصى بأن تصوغ اليونيفيل اختصاصات لكل منطقة بعينها وأن تقدمها لإدارة الدعم الميداني للموافقة عليها (الفقرة ٧٣)

المرفق الأول

تعريف

ألف - المصطلحات المتعلقة بالتغييرات المقترح إجراؤها في الموارد البشرية

فيما يلي الاصطلاحات المعمول بها فيما يتعلق بالتغييرات المقترح إجراؤها في الموارد البشرية (انظر الفرع الأول من هذا التقرير):

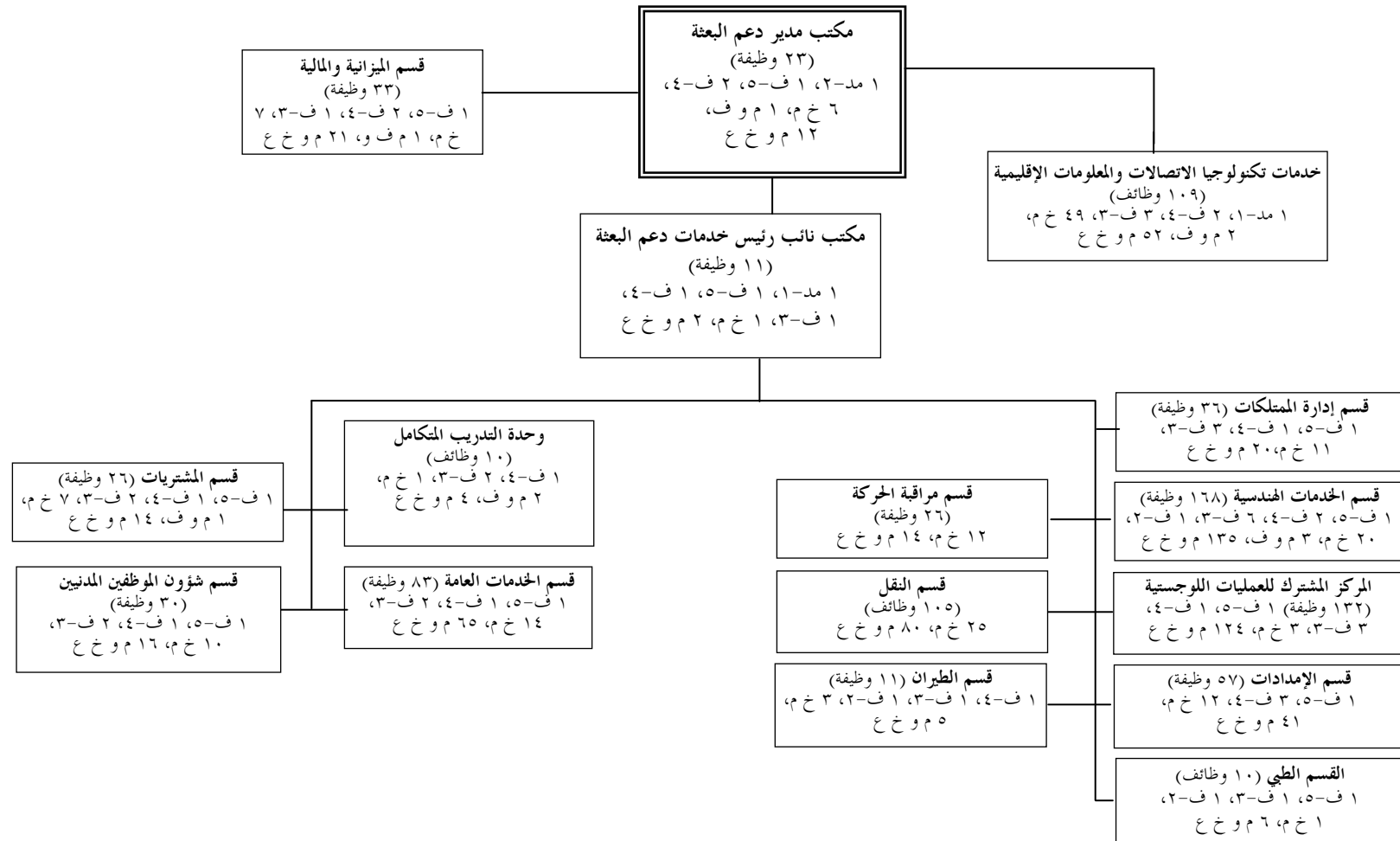
- **إنشاء وظيفة** - اقتراح إنشاء وظيفة جديدة عندما يلزم رصد موارد إضافية ولا يمكن تحويل موارد من مكاتب أخرى أو استيعاب أنشطة معينة بشكل آخر ضمن الموارد الموجودة.
- **إعادة ندب وظيفة** - اقتراح أن يقوم شاغل وظيفة معتمدة لغرض تأدية مهمة معينة بأنشطة أخرى من الأنشطة ذات الأولوية الصادر بها تكليف تكون غير ذات صلة بالمهام الأصلية. ويمكن أن تنطوي إعادة ندب الوظيفة على تغيير الموقع أو المكتب، ولكنها لا تؤدي إلى تغيير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة** - اقتراح نقل وظيفة بقصد تأدية شاغلها مهاماً مماثلة لمهامه الأصلية أو متعلقة بها في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة** - اقتراح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (رفع رتبته أو خفضها) عندما يحدث تغيير كبير في مهام الوظيفة ومسؤولياتها.
- **إلغاء وظيفة** - اقتراح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إلى القيام بالأنشطة التي ووفق على الوظيفة من أجلها أو لكي يقوم شاغلها بأنشطة أخرى من الأنشطة ذات الأولوية الصادر بها تكليف ضمن البعثة.
- **تحويل وظيفة** - فيما يلي خياران محتملان لتحويل الوظائف، وبيانهما كما يلي:
 - o تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: اقتراح تحويل وظائف معتمدة في إطار المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
 - o تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف موظفين وطنيين: وظائف موظفين دوليين معتمدة يُقترح تحويلها إلى وظائف موظفين وطنيين.

باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

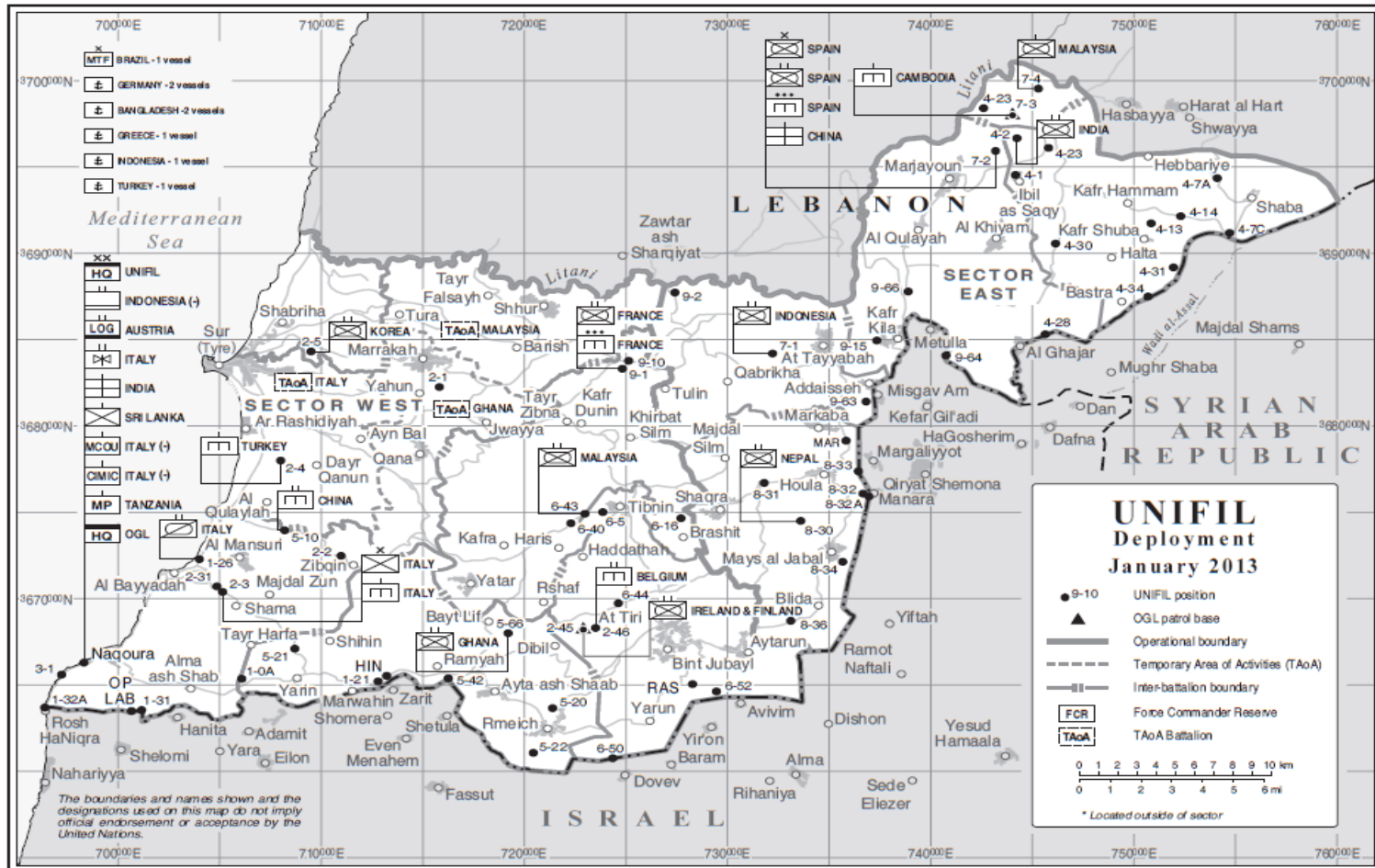
يبيّن الفرع "ثالثاً" من هذا التقرير العامل الأكبر الوحيد الذي يسهم في إحداث فرق بكل مورد من الموارد وفقاً لخيارات قياسية محدّدة مشمولة في الفئات القياسية الأربع التالية:

- **الولاية:** هي الفروق الناتجة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة حسبما تملّيه الولاية
- **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجية بالنسبة للأمم المتحدة
- **معايير التكلفة:** الفروق التي تسببها أنظمة وقواعد الأمم المتحدة وسياساتها
- **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل وضع تقدير أقل للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو الناشئة عن التأخر في استقدام الموظفين)

باء - شعبة دعم البعثة



(أ) المختصرات: أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ م: الخدمة الميدانية؛ م و ف: موظف وطني من الفئة الفنية؛ م و خ ع: موظف وطني من فئة الخدمات العامة.
(ب) ستمول من حساب دعم عمليات حفظ السلام.



Map No. 4144 Rev. 30 UNITED NATIONS
January 2013

Department of Field Support
Cartographic Section